جامعة الشهيد حمة لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة

**بعـــــــــــــــــنوان**

# واقع حوكمة الميزانية العامة في الجزائر في ظل القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية

## دراسة حالة بخزينة ولاية المغير

من إعداد الطالبات:

فضل لمياء

زغيب صابرة

عريبي جويدة

تحت إشراف الأستاذ:

د.زكرياء بله باسي

لجنة المناقشة:

| | |
|---|---|
| الأستاذ الرئيس | الدكتور: بنين بغداد |
| الأستاذ المشرف | الدكتور: بله باسي زكريا |
| الأستاذ المناقش | الدكتورة : لمحنط عائشة |

الموسم الجامعي: 2023/2024

# الإهـــــــــــداء

إلى العائلة الكريمة, الكبيرة والصغيرة

وإلى كل من ساهم

في إنجاز هذا العمل المتواضع

# شكر وعرفان

أول الشكر لله عز وجل أن وفقنا لهذا العمل المتواضع , وخالص شكرنا لأستاذنا المشرف على الجهد المبذول والنصائح القيمة حول هذا البحث كما لا ننسى كل من ساهم في هذا الإنجاز من قريب أو من بعيد.

# الملـخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطبيقات حوكمة الميزانية العامة للدولة في ظل القانون العضوي الجديدرقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية وتحديات تجسيدها على أرض الواقع من خلال عرض أهم ما جاء به القانون في مجال الأخذ بآليات الحوكمة عند تخطيط وإعداد وتنفيذ وكذا الرقابة على الميزانية العامة, فحوكمة الميزانية العامة تعتمد نظريا على الالتزام بالمبادئ الثلاثة للحوكمة والمتمثلة في مبدأ الشفافية والذي يتحقق بإعداد ونشر الوثائق الثمانية في توقيتات ملائمة, واحتوائها على معلومات شاملة, مبدأ المشاركة والذي يتحقق من خلال إتاحة فرصة المشاركة لكل من مجلس النواب وجمعيات المجتمع المدني في رسم السياسات, مبدأ المساءلة من طرف السلطة التشريعية وجمعيات المجتمع المدني بإقرارها صراحة في القوانين مع ضمان فعاليتها بناءا على تقارير السلطة التنفيذية وتقارير المجلس الأعلى للمحاسبة التي تبين الإختلالات والأخطاء المرصودة خلال دورة الميزانية مما يحسن قيمة المساءلة وجدواها.

ومن أجل إعطاء صورة واقعية لهذه المفاهيم قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني من خلال دراسة حالة تطبيق القانون العضوي الجديد بخزينة ولاية المغير والتي تعتبر أحد المؤسسات الماليةالتي يطبق قانون المالية الجديد فيها , وكان اختيارنا عليها لكوننا موظفين فيها , أما الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية فكان الاستبيان, بحث قمنا بتوزيعه على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة متكونة من (60 موظف) وتم استرجاعها كاملة, كما أنها كانت تخلو من الفراغات والقيم المفقودة, وبعد التحليل الإحصائي لمعطيات الاستبيان واختبار الفرضيات,توصلت الدراسة إلىأن المؤسسة محل الدراسة في ظل دخول القانون العضوي الجديد حيز التنفيذ بدأت تلتزم بمبادئ الحوكمة بمؤشرات مقبولة وخاصة(الشفافية والمشاركة) في حين لا تزال المساءلة بعيدة عن التطبيق.



**الكلمات المفتاحية:**الحوكمة,الميزانية العامة, حوكمة الميزانية العامة,القانون العضوي الجديد .



# Abstract:

This study aims to shed light on the applications of governance of the state's general budget in light of the new Organic Law No. 18/15 related to financial laws and the challenges of implementing them on the ground by presenting the most important provisions of the law in the field of adopting governance mechanisms when planning, preparing, implementing, as well as budget oversight. Public budget governance theoretically depends on commitment to the three principles of governance, which are

the principle of transparency, which is achieved by preparing and publishing the eight documents at appropriate times, and containing comprehensive information, and the principle of participation, which is achieved by providing the opportunity to participate for each of the House of Representatives.And civilsociety associations in policy-making, the principle ofaccountability by the legislative authority and civil society associations by explicitly approving it in the laws while ensuring their effectiveness based on the reports of the executive authority and the reports of the Supreme Council of Accounting that show the imbalances and errors observed during the budget cycle, which improves the value and feasibility of accountability.

In order to give a realisticspaceof these concepts, we projected the theoretical aspect onto the field aspect by studying the case of implementing the new organic law in the treasury of the state of Al-Mughayir, which is considered one of the financial institutions in which the new financial law is applied, and we chose it because we are employees there.As for thetools used in the field study, it was the questionnaire, a research that we distributed to a random sample consisting of (60 employees), and it was retrieved completely, and it was free of spaces and missing values. After statistical analysis of the questionnaire data and testing of hypotheses, the study concluded that there were weak indicators of commitment. Adhering to the principles of public budget governance, especially transparency and participation, which are reinforced by the new organic law No. 18/15 related to financial laws.The aim isto introduce a new style in budget management, related to the concepts of performance and measuring results according to performance indicators, meaning that the

application of public budget governance in the institution under study is still weak despite the entry into force of Organic Law No. 18/15 in 2023.

**Keywords:** governance, general budget, general budget governance, new organic law.

# قائمة المحتويات


الإهداء.....
II..
شكر
وعرفان.....
III..
ملخص
الدراسة.....
IV...
قائمة
المحتويات.....
VII
قائمة
الجداول.....X
قائمة الأشكال
البيانية.....XI
قائمة الاختصارات
والرموز.....XII
قائمةالملاحق.....
...IIIالمقدمة.....
X.....
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة الميزانية العامة والقانون العضوي الجديد رقم 15/18
المتعلق بقوانين المالية
تمهيد.....
01..
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الميزانية
العامة.....02

المطلب الأول: ماهية حوكمة الميزانية العامة للدولة.....02
الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة .....02
أولا: تعريف الحوكمة.....02
ثانيا: ركائز الحوكمة في القطاع العام.....03
ثالثا: أبعاد الحكم الراشد(الحوكمة).....05
رابعا: فواعل وأطراف الحكم الراشد.....05
خامسا: عوامل ظهور وتطور الحكم الراشد..... 06
سادسا: أهداف الحوكمة .....07
الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة.....07
أولا: تعريف الميزانية العامة.....07
ثانيا: خصائص الميزانية العامة.....07
ثالثا:أهمية الميزانية العامة.....08
رابعا:مراحل الميزانية العامة.....08
الفرع الثالث: مفهوم حوكمة الميزانية العامة .....09
أولا: تعريف حوكمة الميزانية العامة.....09
ثانيا: أهداف حوكمة الميزانية العامة.....10

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الميزانية العامة
للدولة.....10
المطلب الثالث: عوامل نجاح وأدوات تحقيق حوكمة الميزانية
العامة.....13
الفرع الأول: عوامل نجاح حوكمة الميزانية
العامة.....13
الفرع الثاني: أدوات تحقيق حوكمة الميزانية العامة
.....14
المبحث الثاني: قراءة في القانون العضوي رقم 18-
15.....14
المطلب الأول: دوافع صدور القانون العضوي رقم 18
.....15
الفرع الأول: الأسباب الداخلية لإصدار القانون العضوي رقم 18/ 15.....15
أولا: النقائص المسجلة في القانون العضوي
الجديد.....15
ثانيا: محدودية نظام المحاسبة العمومية وقت القانون رقم
21/90.....18
الفرع الثاني: الأسباب الخارجية لإصدار القانون العضوي رقم 15/18.....18
أولا: مواكبة تحديات العولمة وضغوطات المؤسسة الدولية
.....18
ثانيا: ضرورة عصرنة التسيير العمومي وسير عمل الإدارات
العمومية.....19
المطلب الثاني: محتوى وأهداف القانون العضوي رقم 18-
1.....19
الفرع الأول: تعريف القانون العضوي
الجديد.....20
الفرع الثاني: أهداف القانون العضوي
الجديد.....21
المطلب الثالث: المحاور الكبرى للإصلاح
الميزانياتي.....22

الفرع الأول: اصلاح الميزانية.....22
أولا: الشق المتعلق
بالتسيير.....22
ثانيا: الشق المتعلق بالميزانية .....24
الفرع الثاني: إصلاح النظام المعلوماتي والإعلام الآلي.....26
خلاصة الفصل
الأول.....28

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لتطبيق القانون العضوي الجديد رقم 15/18
المتعلق بقوانين المالية
تمهيد.....
29...
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
الميدانية.....30
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة (خزينة ولاية المغير).....30
الفرع الأول: تعريف ونشأة خزينة ولاية المغير
.....30
الفرع الثاني: أهداف خزينة ولاية
المغير.....30
الفرع الثالث: مهام خزينة ولاية
المغير.....31
الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية
المغير.....32
المطلب الثاني: مجتمع وعينة وأداة
الدراسة.....33
الفرع الأول: مجتمع وعينة
الدراسة.....33

الفرع الثاني: أداة
الدراسة.....33
المطلب الثالث: بناء أدة القياس واختبار الصدق
والثبات.....34
المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمعطيات الاستبيان واختبار
الفرضيات.....35
المطلب الأول: عرض وتحليلالنتائج الخاصة بالمعلومات الشخصية والوظيفة.....35
الفرع الأول: حسب متغير الجنس.....35
الفرع الثاني: حسب متغير السن.....36
الفرع الثالث: حسب متغير المؤهل العلمي.....37
الفرع الرابع: حسب متغير الخبرة.....38
الفرع الخامس: حسب متغير المنصب الوظيفي.....39
المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج الخاصة بمتغيري الدراسة.....41
الفرع الأول: المتعلقة بمتغير حوكمة الميزانية العامة.....41
أولا: حسب البعد
التشاركي.....42
ثانيا: حسب البعد
الإفصاحي.....43
ثالثا: حسب البعد
الأخلاقي.....45
الفرع الثاني: المتعلقة بمتغير القانون العضوي الجديد رقم 18/15..... 46
المطلب الثالث: عرض ومناقشة فرضيات
الدراسة.....49
الفرع الأول: عرض واختبار الفرضية الفرعية الأولى.....49
الفرع الثاني: عرض واختبار الفرضية الفرعية الثانية.....50
الفرع الثالث: عرض واختبار الفرضية الفرعية الثالثة.....50

خلاصة الفصل الثاني.....52
خاتمة.....53..
قائمة المصادر والمراجع.....56
الملاحق.....60..

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنـــــــوان الجـــــــدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | نتائج صدق وثبات الاستبيان المستخدم ألفا كرونباخ | 29 |
| 02-01 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 30 |
| 03-01 | توزيع أفراد العينة حسب متغير السن | 31 |
| 04-01 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي | 32 |
| 05-01 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة | 33 |
| 06-01 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي | 34 |
| 07-01 | الاستجابات | 35 |
| 08-01 | المقياس الخماسي " ليكارت" المستخدم لقياس الاستبيان | 36 |
| 09-01 | إجابات أفراد عينة الدراسة حسب البعد التشاركي ( المشاركة). | 37 |
| 10-01 | إجابات أفراد عينة الدراسة حسب البعد الإفصاحي ( الشفافية) | 38 |
| 11-01 | إجابات أفراد عينة الدراسة حسب البعد الأخلاقي ( المساءلة) | 40 |
| 12-01 | إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية .LOLF | 43 |
| 13-01 | نتائج اختبار **T – Test** الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن أن مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المشاركة كأحد مبادئ الحوكمة لا يزال ضعيف | 44 |

| | | |
|---|---|---|
| 14-01 | نتائج اختبار **T – Test** الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن أن الميزانية العامة في الجزائر لا تزال بعيدة عن الالتزام بمبدأ الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة | 45 |
| 15-01 | نتائج اختبار **T – Test** الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن أن مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المسائلة الإدارية يعتبر مقبول. | 46 |
| 16-01 | قائمة الأساتذة المحكمين | 55 |


## قائمة الأشكال:


| رقم الشكل | عنـــــــــوان الشـــكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | مبادئ الحوكمة | 04 |
| 02-01 | الأطراف الفاعلة في الحوكمة | 06 |
| 03-01 | تصنيف حسب النشاط | 21 |
| 04-01 | تصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة | 23 |
| 05-01 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 30 |
| 06-01 | توزيع أفراد العينة حسب متغير السن | 31 |
| 07-01 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي | 32 |
| 08-01 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة | 33 |
| 09-01 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي | 34 |
| 10-01 | الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية المغير | 32 |

## قائمة الاختصارات والرموز:

| الاختصار/الرمز | الدلالـــــــة |
|---|---|
| IFC | INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION<br>مؤسسة التمويل الدولية |
| LOLF | LOI ORGANIQUE RELATIVE AUX LOIS DE FINANCES<br>القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية |
| APN | ASSEMBLE POPULAIRE NATIONALE |

| | |
|---|---|
| المجلس الشعبي الوطني | |
| GROUPEMENT D'INTERET PUBLIC AGENCE DE DEVELOPPEMENT TERRITORIAL ET D'EVALUATION DES TERRITOIRES ET DES FACTEURS<br>مجموعة المصلحة العامة-وكالة التنمية والتقييم الإقليمي | GIP-ADTETEF |
| SYSTEME INTEGRE DE GESTION DE BIBLIOTHEQUE<br>النظام المتكامل لإدارة المكتبة | SIGB |
| STATISTICAL PACKAGE FOR THE SOCIAL SCIENCES<br>برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية | SPSS |

## قائمة الملاحق:

| رقم الملحق | عـــــنوان الملـــحق | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| الملحق 01 | قائمة المحكمين | **60** |
| الملحق 02 | الاستبيان | **61** |
| الملحق 03 | نتائج برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS | **66** |

# مقـــــدمة

# مقـــدمـــــة

أصبحت الموازنة العامة في العصر الحديث تحتل مكانة هامة باعتبارها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية بيد الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والمرآة العاكسة لانحيازات الحكومة وخياراتها تجاه المواطن اقتصاديا واجتماعيا ,بل هي عصب حياة الدولة وبدونها يتعطل عمل الحكومة وتتوقف دواليب الحكم, وعن طريقها يمكن للدولة تنفيذ سياستها العامة وأولوياتها من خلال تعبئة الموارد وتوزيعها خدمة للوطن والمواطن بقصد تلبية الاحتياجات, إشباع الرغبات والتطلعات المستقبلية, وكذا تحقيق أهداف الحكومة, وأداء وظائفها المختلفة لضمان استمرارية بناء الدولة واستقرارها وتحقيق التنمية المنشودة, وتعد عملية إعداد الموازنة العامة في أي دولة عملية سياسية بامتياز تتضافر فيها جهود الحكومة ومواطنيها لصنع قراراتها المالية,ومن الأمور الجوهرية في عملية تحديد مدى انفتاح نظام الحكم ومدى التزامه بالديمقراطية والمشاركة,خاصة بعد الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة من مشاكل استدعت توجها إصلاحيا عالميا واسعا تبنته مجموعة من المؤسسات والمنظمات المالية الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين اللذان ركزا على إدارة الدولة وماليتها,وكذا تصاعد النداءات المطالبة بحق المواطن في الحصول على المعلومة وضرورة إشراكه في اتخاذ القرار,نتيجة زيادة الوعي الجماهيري وانتشار معايير الديمقراطية وتأكد الدور الإيجابي والحاسم الذي يلعبه المجتمع المدني عند إشراكه في جميع مراحل دورة الموازنة العامة,وهو ما شكل قناعة لدى الجميع بأن حوكمة الموازنة العامة صارت ضرورة اقتصادية, بل أصبح موضوع ترسيخ مبادئها مظهر من مظاهر الحكم الرشيد والديمقراطية التشاركية,ودليلا على حداثة الدولة ومواكبة إدارتها ومؤسساتها المالية لمتطلبات العصرنة والحداثة وتجسيدها لتوجيهات المنظمات والمؤسسات المالية الدولية بغية تجاوزها لمكانة الضعف فيها.

وتعتبر منظمة شراكة الموازنة الدولية من بين المنظمات والمؤسسات الدولية التي ركزت اهتمامها صوب الموازنة العامة,وتضطلع أساسا بالنهوض وترسيخ الحكومة على مستواها والتي من شأنها تعزيز الشفافية المالية,المشاركة الجماهيرية ومساءلة السلطة التنفيذية, مستفيدة من تجارب الآخرين والتراكمات الفكرية,لتنتج مقياسا كميا منظما لمؤشرات حوكمة الموازنة العامة الرئيسية, يشارك فيه عديد الخبراء من مختلف دول العالم.

وعلى غرار الدول لجأت الجزائر كغيرها من أنظمة العالم إلى الانتقال من التسيير التقليدي لتسيير الميزانية العامة إلى التسيير الحديث القائم على نظام ميزانية البرامج والأداء من خلال تبني إصلاح ميزانياتي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2023 وأطلق عليه عصرنة الأنظمة الميزانياتية,يهدف بالأساس إلى تحديث منطلق الوسائل بالأخذ بنهج تسيير ميزانية النتائج القائم على مؤشرات الأداء من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة على المدى المتوسط من أجل ترشيد نفقات الدولة بالاعتماد على مجموعة مبادئ متعلقة بالمساءلة والشفافية والمساهمة في طرح أنماط جديدة في التسيير الميزانياتي بتطبيق جملة من الخصائص وآليات تسيير وعصرنة الموازنة العامة من خلال عرض أهم برامج الإصلاح الميزانياتي وفق القانون 15/18 المؤرخ في 20ذي الحجة عام 1439 الموافق ل 02سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.

وبناءا على هذا تأتي هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

**ما مدى التزام الميزانية العامة في الجزائر بتطبيق مبادئ الحوكمة**

**منخلال القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية lolf؟**

- **الأسئلة الفرعية:**

هذه الإشكالية الأساسية تتفرع منها مجموعة من الأسئلة يمكن طرحها على النحو التالي:

1- هل تلتزم الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ التشاركية (البعد التشاركي) من خلال القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين الماليةlolf؟
2- هل تلتزم الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ الشفافية (البعد الافصاحي) من خلال القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين الماليةlolf؟
3- هل تلتزم الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المساءلة الإدارية (البعد الأخلاقي) من خلال القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين الماليةlolf؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات أعلاه سنختبر مجموعة من الفرضيات التي تربط بين مبادئ حوكمة الميزانية العامة للدولة والمتمثلة أساسا في الشفافية,المشاركة والمساءلة ومحدداتها وذلك في مجتمع دراستنا المتمثل في نظام الميزانية الحالي للدولة الجزائرية كما يلي:

1- مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المشاركة (البعد التشاركي) كأحد مبادئ الحوكمة لا يزال ضعيف.
2- لا تزال الميزانية العامة في الجزائر بعيدة عن الالتزام بمبدأ الشفافية (البعد الافصاحي) كأحد مبادئ الحوكمة.
3- مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المساءلة الإدارية (البعد الأخلاقي) كأحد مبادئ الحوكمة يعتبر مقبول.

**أهداف الدراسة:**

- فهم مدى وضوح توفر المعلومات المالية و الميزانية العامة للجمهور والمعنيين.
- فحص كيفية ممارسة الرقابة و المساءلة في إدارة الموارد المالية العامة.
- تحديد العقبات و التحديات التي تعترض تحقيق حوكمة مالية عامة فعالة في الجزائر.
- دراسة السياسات و الإصلاحات المعمول بها أو المقترحة لتعزيز حوكمة الميزانية العامة في الجزائر.

**أسباب اختيار الموضوع:**

- أهمية دراسة هذا الموضوع حيث يدخل ضمن ميدان التخصص ومجال الاهتمام والبحث.
- الحاجة إلى فهم عميق لكيفية إدارة الموارد المالية العامة في البلد و التأكد من شفافية العمليات المالية والمساءلة.
- الرغبة في تحسين النظام المالي و الاقتصادي و زيادة الفعالية و الكفاءة في استخدام الموارد المالية العامة.
- لقرب موضوع البحث من مجال العمل الخاص بنا.
- نقص الوعي لدى مؤسسات القطاع العام بضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة الميزانية العامة ودورها في الحفاظ على المال العام من الفساد الإداري والمالي.

**منهـــج الدراسة والأدوات المستخدمة:**

إن طبيعة إشكالية البحث ونوع المعلومات التي يريد الباحث الوصول إليها عن طريق تحليل وتفسير البيانات،كل هذا جعلنا ملزمين باستخدام المنهج الوصفي، باعتباره المنهج الأمثل لهذا النوع من الدراسة.

وهو عبارة عن دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها ووصف العلاقات بينها، ويهدف للوصول إلى وصف علمي متكامل، ولا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها بغرض التوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها.

من الأدوات المهمة التي يلجأ الباحث إليها أثناء إعداد دراسته هي الاستبيان في البحث العلمي والذي اعتمدناهفي بحثنا هذا وهو عبارة عن استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة قمنا بتجهيزها مسبقا بناءا على متطلبات البحث العلمي الذي نجريه,تقدم هذه الأسئلة لعينة الدراسة للإجابة عنها وبالتالي جمع البيانات والمعلومات التي تساعدنا على إيجاد الحلول لفرضيات البحث وذلك عن طريق تبويب تلك البيانات والمعلومات ثم دراستها وتحليلها.

**هيكـــل الدراســـــة:**

من أجل تناول الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي الفرضيات, تم تقسيم البحث إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي, فالفصل النظري قسم إلى مبحثين, المبحث الأول تناول أهم المفاهيم حول الحوكمة, تعريفها وركائزها وأبعادها وأطرافها وعوامل ظهورها والأهداف منها.كما تناول هذا المبحث مفاهيم حول الميزانية العامة للدولة, تعريفها وخصائصها والأهمية منها ومراحلها, وانتهى بتعريف حوكمة الميزانية العامة وأهدافها ومبادئها وعوامل نجاحها وأدوات تحقيقها.أما المبحث الثاني فهو عبارة عن قراءة في القانون العضوي رقم 15/18, دوافع

صدوره وتعريفه وأهدافه والمحاور الكبرى التي جاء بها , أما الفصل التطبيقيهو بدوره قسم لمبحثين , الأول تناول الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية والتي ضمت لمحة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة, مجتمع وعينة وأداة الدراسة, بناء أداة القياس واختبار الصدق والثبات, أما المبحث الثاني فتناول التحليل الإحصائي لمعطيات الاستبيان واختبار الفرضيات,أين تم عرض وتحليل النتائج الخاصة بالمعلومات الشخصية والوظيفية و الخاصة بمتغيري الدراسة, عرض ومناقشة فرضيات الدراسة.

**الدراسات السابقة:**

1-دراسة :إيمان عبدوس,(2021), آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتيفي الجزائر,مجلة معهد العلوم الاقتصادية, المجلد24, العدد01.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تطبيقات حوكمة الميزانية العامة للدولة في مشروع إصلاح النظام الميزانياتي في الجزائر وتحديات تجسيدها على أرض الواقع, من خلال عرض وتحليل أهم ما جاء به القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية .

وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاح الميزانياتي في الجزائر الذي من المتوقع دخوله حيز التنفيذ سنة 2023, سيحقق نقلة نوعية في مجال التسيير العمومي.

**2**-دراسة: مراد بوعيشاوي,عماد عزازي,(2020), حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكامالقانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية, المجلة الجزائرية للمالية العامة,المجلد 10, العدد01.

هدفت الدراسة إلى البحث في مدى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبادئ الحوكمة السليمة من خلال القانون العضوي الجديد, مع التركيز مع تشخيص واقع الحوكمة ودورها في إدارة الميزانية العامة للدولة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مؤشرات ايجابية لحوكمة الميزانية العامة من خلال القانون العضوي الجديد الهادف لتعزيز مبادئ الحوكمة في إدخال نمط جديد في تسيير الميزانيات يتعلق بمفاهيم الأداء وقياس النتائج وفق مؤشرات الأداء.

3-دراسة: نذير بوسهوة,محمد عبد الجبار, (2021), حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة (2019/2009), مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة, المجلد06, العدد02.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تجسيد مبادئ حوكمة الموازنة العامة للجزائر المتبناة من طرف منظمة شراكة الموازنة الدولية.

وتوصلت إلى ضعف نتائج الجزائر عموما وتذليها ترتيب الدول التي شملها المسح في أغلب المؤشرات.

1- دراسة: عمر حوري,(2016), الإصلاح الميزانياتي في الجزائر,واقع وآفاق,مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات,العدد العاشر.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء النظام الميزانياتي المطبق في الجزائر وآفاق إصلاحاته.

وتوصلت إلى أن الإصلاح الميزانياتي خيار استراتيجي لتكييف تسيير المال العام مع التغييرات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة.

2- **دراسة:** ثابتي الحبيب,(2015), عصرنة نظم الميزانية في الجزائر,الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارةالعمومية وترشيد الإنفاق العام, مجلة التنظيم والعمل, المجلد04,العدد03.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مبررات وأهداف طرح مشروع عصرنة نظم الميزانية في الجزائر والعقبات التي تعيق تحقيق إصلاحات فعالة في القطاع العمومي.

توصلت الدراسة إلى أن رواسب ومخلفات النظام الموجه لا تزال قائمة مما يحول دون التطبيق الفعال لمشروع العصرنة وهو ما يوجب إدراج هذا المشروع ضمن أولويات الإصلاحات الإدارية المتبعة في القطاع العام.

# الفصل الأول

## الأدبيات النظرية لحوكمة الميزانية العامة

## والقانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين

# المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الميزانية العامة للدولة

تعتبر الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء, باعتبارها أصبحت من أولويات صانعي القرار,إلا أنه لم يتم الإجماع على مصطلح واحد.فكل دولة تسعى للرقي بمجتمعها ولا يحصل ذلك إلا بالاستغلال الأمثل للموارد ومواجهة كل أنواع الفساد وسوء التسيير وذلك بالاعتماد على أسس عادلة أثناء إعداد موازنتها.

## المطلب الأول: ماهية حوكمة الميزانية العامة للدولة

سنحاول في هذا المطلب التطرق لمفاهيم عامة حول الحوكمة والموازنة العامة و حوكمة الميزانية العامة

### الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة

**أولا: تعريف الحوكمة:**

للحوكمة العديد من التعريف نذكر منها:

- **عرفها البنك الدولي** بأنها:"الكيفية التي يتم بواسطتها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل التنمية." إذ تطرق للحوكمة على أنها أسلوب إدارة موارد الدولة,وبالتالي نقل الحوكمة إلى مستوى آخر أشمل من مستوى الشركات إضافة إلى أنه تم ربطها بالتنمية وهو أهم هدف للحوكمة.[1]
- **وعرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC** بأنها:"مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الدولة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين."[2]
- **عرفها بنك التنمية الأسيوي** بأنها:" الإطار المؤسسي الذي يتفاعل المواطنون من خلاله فيما بينهم من جهة وفيما بينهم وبين الهيئات الحكومية من جهة أخرى."[3]
- **عرفها المشرع الجزائري في القانون 06/06** على أنها:"المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن,وتعمل لتحقيق المصلحة العامة في إطار الشفافية."[4]

---

[1] مراد بوعيشاوي,عماد غزازي,حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد,المجلة الجزائرية للمالية العامة,المجلد 10,العدد 2020,01,ص 17.

[2] ط.د.يوسفي صافية,أ.بن مسعود محمد,دور الحوكمة في إعداد الموازنة العامة للدولة دراسة حالة على موازنة مؤسسة تربوية,مجلد الاقتصاد وادارة الأعمال,المجلد 05,العدد 2021,02,ص 91.

[3] بلواضح عبد العزيز,الحوكمة والموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة,جامعة الجلفة,ص 3.

[4] د.طكوش صبرينة,فاضل صباح,واقع الحكم الراشد في الجزائر,جامعة الجزائر 3,2018,ص 10.

- **أما المفهوم المحاسبي للحوكمة:**"يشير إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة كضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة,ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية.

وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.[1]

- كما أن الحوكمة تشير بشكل عام إلى الطريقة التي يدار بها كيان اجتماعي ما سواء إن كان هذا الكيان دولة,أو بلدية أو شركة أو مؤسسة أو جمعية.

كما يمكن القول أن الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والعمليات والإجراءات التي تؤثر في طريقة استخدام السلطة أو القوة من قبل الجهة الحاكمة.[2]

**ثانيا: ركائز الحوكمة في القطاع العام :**

تتطلب الحوكمة في القطاع العام توافر مجموعة من الركائز الأساسية , فطبقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن الحوكمة تقوم على ما يلي :[3]

- **الشفافية :** و تعني توفير المعلومات الدقيقة و الصحيحة و إمكانية الحصول عليها من قبل المواطنين .
- **المشاركة الفاعلة :** و ذلك من قبل المواطنين بإدارة شؤون مجتمعهم .
- **المحاسبية :** أي خضوع الموظفين الحكوميين للرقابة و المسائلة .
- **حكم القانون :** بمعنى توافر ترتيبات قانونية و قضائية واضحة مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع .
- **الفاعلية :** و تعني الاستخدام الأمثل للمواردأي تخصيص و إدارة الموارد استجابة للحاجات الجامعية .
- **الإنصاف :** أي كفالة معاملة عادلة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية و أعبائها .

و نظرا لتطورات المتسارعة للأحداث الاقتصادية العالمية تم تطوير وتحديد ركائز الحكومة فالدراسات التي صدرت لاحقا عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وضعت تسعة معايير للحكومة يمكن تلخيصها في مايلي :

[1] عدنان بن حيدر بن درويش,حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة,2007,ص 13-14 .

[2] محي الدين شعبان توق,الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد,الطبعة العربية الأولى,الإصدار الأول,2014,دار الشروق للنشر والتوزيع,عمان-الأردن,ص45.

[3] مراد بوعيشاوي,عماد غزازي,مرجع سابق,ص 18

-**المشاركة الفعالة للمواطنين** :حيث يكون هدا مع توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الأحزاب الجمعيات و كفالة حرية التعبير و الانتخاب و بسط الحريات العامة بشكل إجمالي .

-**حكم القانون** :أي مرجعية القانون و سيادته على الجميع دون استثناء .

-**الشفافية** :أي توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها و إفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات .

-الرقابة الإستراتجية المنطلقة من المعطيات الشفافة و الاجتماعية الهادفة إلى تحسين أوضاع الناس و تنمية المجتمع .

وهناك ركائز أخرى وهي:[1]

-**المعلومات الضرورية و الموثقة** :و ذلك بما يساعد على اتخاذ القراراتالصحيحة و يجب نشرها بصورة عالمية بما يوسع دائرة المشاركة و الرقابة و المحاسبة و يخفف من الهدر و يحاصر الفساد المالي و الإداري .

-**حسن الاستجابة**:أي قدرة المؤسسات على خدمت المجتمع بالاستجابة السريعةلمطالبه و الاحتياجات المتزايدة و المتجددة .

-**التوفيق** :أي القدرةعلى التوسط و التحكم بين المصالح المتضاربة .

-**الفاعلية** :بمعنى القدرة على تنفيذ المشروعات التي تحقق احتياجات المواطنين و تطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد .

**الشكل الأول: (01-01):مبادئ الحوكمة**

| |
|---|
| **الحـــــوكمـــــة** |

[1] د.مدفوني هندة,الإطار الميزانياتي الجديد نحو حوكمة الميزانية العامة في الجزائر في ظل القانون العضوي الجديد15/18 ,مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية,المجلد09,العدد,202201,ص 620.

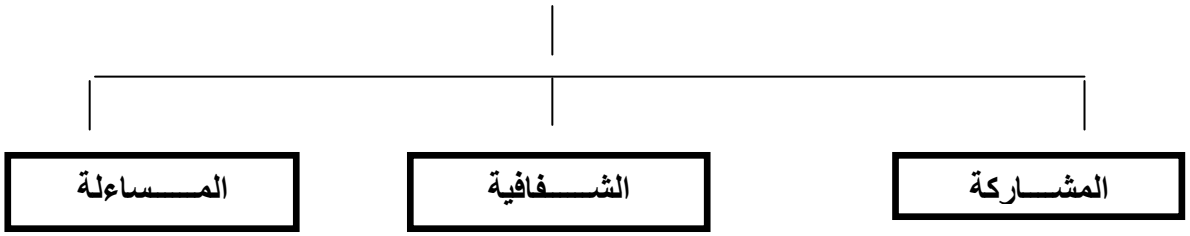


المصدر: من إعداد الطالبات

**ثالثا: أبعاد الحكم الراشد (الحوكمة) :**

تتفاعل ثلاث أبعاد أساسية فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لتحقيق وتجسيد نموذج فعال للحكم الراشد وهي:[1]

- **البعد السياسي:** ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية أو النظام السياسي و شرعيته من حيث اختيار ممثلي الشعب و المسؤولين عبر الانتخابات الحرة و النزيهة و الديمقراطية .
- **البعد الاقتصادي و الاجتماعي :** يتعلق من جهة بطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي , و بخصائص المجتمع المدني و حيويته و ارتباطه أو استقلاله عن الدولة , تأثير ذلك على المواطنين , من حيث مستوى المعيشة مثل العدالة الاجتماعية في التنمية أو الفقر و التهميش ..... إلخ
- **البعد التقني أو الفني :** و يتعلق بأداء الإدارات المختلفة و كفاءتها و فاعليتها و طرق تسيرها , و مدى اعتمادها على معايير النزاهة و الاستحقاق والشفافية والمحاسبة وتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات.....ألخ.

**رابعا: فواعل وأطراف الحكم الراشد:**

للحكم الراشد ثلاثة أطراف و هي :[2]

- **الحكومة :** المؤسسات السياسية و القانونية و أجهزة الدولة الإدارية المختلفة المستويات, كالوزارات و ما يتبعها و البرلمان و جهاز العدالة و الولاية و البلدية و مجالسهما ..... لكن مع ضمان الحد المطلوب من الاستقلالية و الفصل بين السلطات , و توفير المناخ الديمقراطي و العدالة و المساواة أمام القانون والشفافية.....**و** بالتاليفهدا الفاعل الأول يمثل البعد السياسي في الحكم الراشد .

[1] د.بوصنوبرة عبد الله,الحوكمة(الحكم الراشد) وأخلاقيات المهنة,مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة علم الاجتماع السنة الثالثة ليسانس (ل م د),2021/2020, ص 11-12.

[2] **د.**بوصنوبرة عبد الله,نفس المرجع,ص 12-13

- **القطاع الخاص** : يتمثل في مجمل المؤسسات و الشركات الاقتصادية و الخدماتية التي تضمن عملية إنتاج السلع و توفير الخدمات المختلفة التي يحتاجها المجتمع والقطاع الخاص مكمل هام للقطاع العام,يقوم على حرية الفرد وروح المبادرة وإنشاء المشاريع وبالتالي فهذا الفاعل يمثل البعدين الاقتصادي والتقني( الإداري) في الحكم الراشد.
- **المجتمع المدني:** وهو مجموعة التنظيمات والاتحادات والجمعيات التي تمثل المواطنين,وتجمعهم في إطار منظم واحد له اهتمامات وأهداف مشتركة,من خلالها تعمل على الدفاع على حقوقهم وتفاوض من أجلها,وهي اللسان الناطق باسمهم,كما تمثل أداة المشاركة والاقتراح سواء أمام السلطات العمومية أو قوى السوق,وهذا الفاعل هو الذي يجسد حد كبير الجانب أو البعد الاجتماعي في الحكم الراشد,بمعنى آخر يمثل مجموع المواطنين بمختلف شرائحهم وفئاتهم وطبقاتهم.
-

**الشكل الثاني رقم (01-02):الأطراف الفاعلة في الحوكمة**

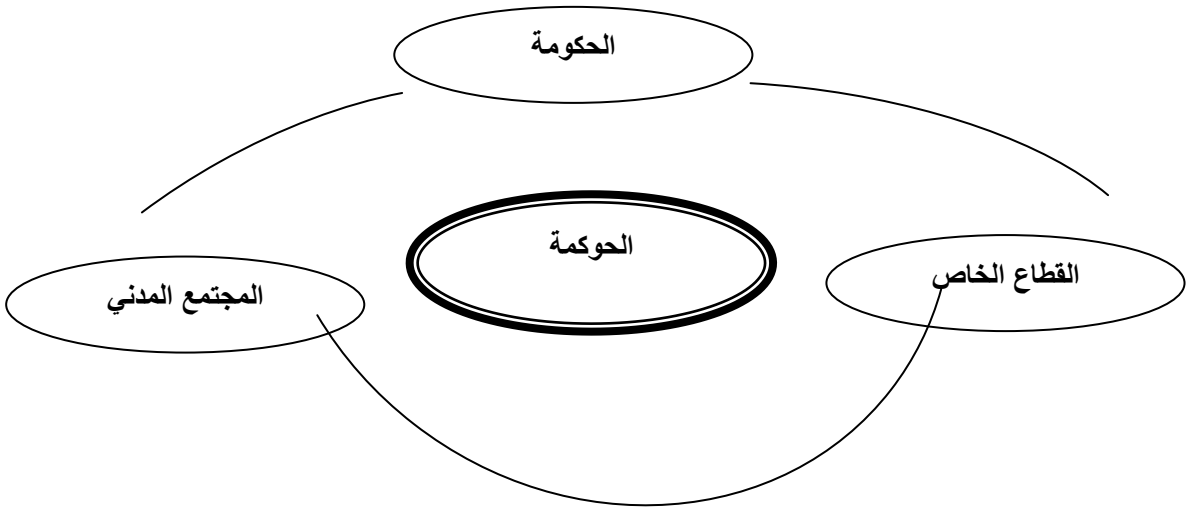


المصدر: من إعداد الطالبات

**خامسا: عوامل ظهور وتطور الحكم الراشد:**

هناك عدة عوامل نذكر منها ما يلي: [1]

- التحول من النظام الملكي الإقطاعي الاستبدادي إلى الليبرالي في السياسة و الاقتصاد .
- سقوط المعسكر الاشتراكي في نهاية ثمانينات و القرن العشرين و سيطرت النظام الرأسمالي و اقتصاد السوق في العالم .
- هيمنة قيم العولمة و مفاهيمها مثل الديمقراطية الغربية و حقوق الإنسان و المجتمع المدني و حرية الإعلام و النزعة الفردية .
- فشل استراتيجيات النمو و التنمية في دول العالم الثالث المختلفة , بسبب سوء الإدارة و الفساد .
- تغيير دور الدولة و تقليص تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية .
- اشتراط المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض و المساعدات تطبيق الدول المقترضة مبادئ و مكونات الحكم الراشد.

**سادسا: أهداف الحوكمة:**

للحوكمة عدة أهداف نذكر منها:[2]

- إيجاد إطار لحكم العلاقات بين الأطراف المعنية بالأمر وتحديد الأطراف ,إعداد الخطط وتنفيذها والكيفية التي تتم من خلالها قياس الأداء.
- إيجاد آلية للمساءلة والشفافية عن التصرفات الإدارية والمالية غير الصحيحة,وتحميل المسؤولية للمتسبب وتحليل الانحرافات الناتجة عن سوء الأداء.

**الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة**

**أولا: تعريف الميزانية العامة:**

للميزانية العامة عدة تعاريف نذكر منها:

- " توقع وإجازة للنفقات العامة وللإيرادات العامة عن مدة مقبلة عادة ما تكون سنة" [1]

[1] د.بوصنوبرة عبد الله,مرجع سابق,ص 13.
[2] أحمد حمدي عبد الدايم,الحوكمة في الموازنة وتطبيقاتها لتحقيق التنمية المستدامة بمصر دراسة تحليلية,المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية,المجلد السابع,ملحق العدد الرابع,2016,ص 262

- "الميزانية هي نظرة توقعية لنفقات وإرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة."[2]
- عرفها القانون رقم 84-17 الذي يعتبر أن "الموازنة العامة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحدد سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها."[3]

**ثانيا: خصائص الميزانية العامة:**

للميزانية عدة خصائص نذكر منها:[4]

- الميزانية العامة لدولة الوقع (عمل تقديري)
- الميزانية العامة لدول إجازة من السلطة التشريعية (الترخيص )
- سنوية الميزانية العامة عادة من 01جانفي إلى 31 ديسمبر .
- الميزانية العامة للدولة كأداة توجيه الأوضاع للمسار الصحيح .

**ثالثا: أهمية الميزانية العامة للدولة :**

للميزانية أهمية كبيرة وهي:[5]

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد , خاصة في الدول النامية .
- تقليل أثر الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني .
- تعزيز جودة الخدمات العامة المقدمة للمستفيدين من أفراد و منظمات 'بتفعيل الرقابة مثلا .
- الإسهام في عملية التنمية الشاملة و المستدامة , و دلك بتوزيع المخصصات المالية على الأنشطة و البرامج و المشاريع بشكل متوان وفقا للأهمية و مدى الحاجة .
- تصميم و تنفيذ سياسات مالية فعالة .
- ضمان مساءلة الحكومة و منع الهدر في الأموال العامة .
- زيادة كفاءة استخدام الموارد العامة النادرة .
- تحسين أفاق الحفاظ على الاستقرار المالي و تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية .

**رابعا: مراحل الميزانية العامة:**

تمر الموازنة بأربع مراحل ضرورية لإكمال دورتها الاعتيادية و هي : [1]

---

[1] أ.د.محمد الصغير بعلي,أ.د.يسري أبو العلا,المالية العامة,دار العلوم للنشر والتوزيع,عنابة,2003,ص68.
[2] د.سوزي عدلي ناشد,أساسيات المالية العامة,منشورات الحلبي الحقوقية,بيروت,لبنان,الطبعة الأولى,2008,ص 327.
[3] جمال لعمامرة ,تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة,مجلة العلوم الانسانية,جامعة محمد خيضر بسكرة,العدد الأول,2001,ص 113.
[4] منيرة زياني,مرجع سابق,ص 383.
[5] منيرة زياني,مرجع سابق,ص 384..

- **مرحلة الصياغة أو التكوين** : و يتم فيها صياغة مقترح الموازنة من طرف الفرع التنفيذي بالحكومة(وزارة المالية).
- **مرحلة الموافقة والاعتماد:**وهي من صلاحيات السلطة التشريعية بالبلاد,وتقوم بهذه الخطوة بعد المناقشة والتعديل لمشروع الموازنة المقدم من طرف السلطة التنفيذية.
- **مرحلة التنفيذ:**وتباشر هذه المرحلة السلطة التنفيذية عملية تحصيل الإيرادات ومباشرة الإنفاق وفق بنود الموازنة والسياسات المحددة والمصرح بها في الموازنة.

**الفرع الثالث: مفهوم حوكمة الميزانية العامة**

**أولا: تعريف حوكمة الميزانية العامة:**

هناك عدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

- تتضمن حوكمة الميزانية العامة للدولة بمفهومها الشامل إدارة موازنة الدولة , باعتبارها آلية لتحقيق الأهداف المتوخاة من سياسة الحكومة العامة , من خلال الأسس و المبادئ التي تقوم عليها , و التي تعمل على توجيه موارد الدولة نحو وجهتها الصحيحة بما يخدم البلد و المواطن , سواء من ناحية تحقيق التنمية المنشودة , أو تجسيد العدالة بين أفراد المجتمع , أو العمل على تحسين رفاهية السكان , أو من ناحية القضاء على الفساد أو الحد منه على الأقل تقدير .

كما أن حوكمة الميزانية العامة تشير إلى العمليات و القوانين و الأجهزة , و المؤسسات القائمة على ضمان تلبية النظام الموازي لشفافية مراحل عملية الميزانية العامة , و مدى مشاركة الجمهور في عملية الميزانية العامة سواء في إعدادها أو مناقشتها لاعتمادها و التنفيذ و الرقابة عليها , بطريقة مستدامة و مستمرة , كما تشمل الطريقة التي تطبق بيها الحكومة مختلف العمليات و القواعد و الإجراءات التي يتم من خلالها الإعداد , المصادقة , التنفيذ و الرقابة على موازنة الدولة .

فتطبيق مبادئ حكومة الميزانية العامة على مؤسسات الحكومة المالية للدولة , هو الضامن على تقويتها و تحقيق التفاعل الحقيقي و المتوازن في ما بينها , و مؤشر على حسن إدارة مالية الدولة و سلامتها من الفساد .[2]

[1]ط.د.عمر عبد الجبار,د.نذير بوسهوة,حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة(2006-2019),مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة,المجلد06,العدد2021,02,جامعة المدية.ص 378.

[2]منيرة زياني,مدى تحقيقمبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة بالجزائر وسبل تجسيدها من خلال مسح الميزانية المفتوحة,2010/2019 المجلة الجزائرية للمالية العامة,المجلد12,العدد01,ص 384.

- هي فكرة حديثة مشتقة من مبدأ الحوكمة الشاملة أو العامة بحيث تعمل على إرساء تصرف عمومي سليم فيما يتعلق بميزانية الدولة و محاربة الفساد و سوء التصرف في عناصرها , بشكل يسمح باستخدام أمثل و فعال للنفقات و الإراداتلحقيق التنمية الاقتصادية .

فحوكمة الميزانية العامة هي الإدارة الفعالة للسياسات المتبعة لهيئات القطاع للوصول إلى تحقيق ما تنص عليه الحكومة من شفافية , مشاركة و مساءلة و من تحقيق أهداف السياسات العامة الإنمائية من خلال تطبيق مختلف مبادئ حوكمة الميزانية العامة .[1]

**ثانيا: أهداف حوكمة الميزانية العامة**

تباينت أهداف حوكمة الميزانية العامة باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين فمن خلال الإطلاع على هذه المفاهيم يمكن أن نلخص أهداف حوكمة الميزانية العامة بالشكل الآتي:[2]

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الأجهزة المخولة بإعداد الميزانية العامة,المصادقة عليها و تنفيذها وبالتالي تحقيق حماية حقوق المواطنين,والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة مما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جيدة للمجتمع.
- التأكيد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على تدقيق الأداء المالي و وجود لجان مستقلة تمكن من محاسبة الجهات المنوطة بإدارة الميزانية العامة أمام الشعب .
- وضع نظام حوافز مناسبة للمجالس المحلية المنتخبة حتى تستطيع تحقيق الأهداف المنتظرة منها.
- تحديد واجبات وحقوق المشاركين في إدارة الميزانية العامة للدولة.
- تعزيز الثقة لجميع الأطراف ذات العلاقة مع إدارة الميزانية العامة للدولة.

## المطلب الثاني : مبادئ حوكمة الميزانية العامة للدولة

حوكمة القطاع العام الجيدة هي التي تسمح بالمشاركة الفاعلة و الفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار و الإدارة المثلى للموارد و المعاملة العادلة و المتساوية لمختلف الفئات الاجتماعية , بالإضافة إلى شفافية المعلومات و تمكين المواطنين من مختلف الجهات الفاعلة من الوصول إليها , و كدا تفعيل الشراكة بين القطاعين العام و الخاص المستندة على قواعد واضحة و عادلة .

[1] ط.رحالية نرجس,د.بعلاييية مالك,متطلبات تطبيق معيار محاسبة القطاع العام الدولية ودوره في تفعيل حوكمة تنفيذ الموازنة العامة لهيئات القطاع العام في الجزائر,مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال,المجلد06,العدد02,2023 ,ص 284.

[2] د.لخضر بن علية,ملخص محاضرات مقياس حوكمة الميزانية العامة,جامعة الجلفة,2019-2020,ص 5.

و باعتبار أن الميزانية العامة للدول هي المرآة العاكسة للسياسات المتبعة و لكون الوصول إلى تطبيع عولمة جيدة في القطاع العام لا يتم إلى من خلال حوكمة الميزانية العامة , قامة المؤسسات الدولية على رأسها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لوضع عشرة مبادئ تستند على مبادئ الحوكمة المتمثلة في **الشفافية** و **المشاركة** و **المساءلة** و هي كالتالي :[1]

1- **إدارة الميزانية ضمن حدود سياسية مالية واضحة و موثوقة يمكن التنبؤ بها** : و ذلك من خلال الالتزام بسياسة مالية سليمة و مستدامة و تحديد إمكانية تحسين مصداقية هذا الالتزام عن طريق إتباع قواعد و إرشادات واضحة و قابلة لتحقيق لتسهيل على المواطنين فهم و تتبع مسار السياسة المالية للدولة و كذا من خلال تكييف هذه السياسات مع موارد كل سنة مالية و من ثمة وضع ميزانية متعددة مبنية على نتائج .

2- **إحداث توافق بين الميزانية و الأولويات الإستراتيجية متوسطة المدى بشكل وثيق** : ينص على أن يتم وضع الميزانية بما يتجاوز الدورة التقليدية إلى منظور متوسط المدى بالاعتماد على تنظيم و هيكلت مخصصات الميزانية بحيث تعكس الأهداف الوطنية بشكل صحيح و تراعي إطار الإنفاق المتوسط الأجل .

3- **تطوير إطار الميزانية الاستثمارية لتلبيةاحتياجات التنمية الوطنية بطريقة فعالة و متماسكة** : يسمح إدراج خطط الاستثمار في عملية الميزانية بطريقة تمكن من التمييز بينها و بين الإنفاق الجاري باستعمالها في بناء تحليل للفجوات في القدرات الاقتصادية للدول و معرفة احتياجات تطوير البنية التحتية و الأولويات القطاعية الاجتماعية , كما يمكن من إجراء تقييم لتكليف و الفوائد المرتبطة بالاستثمارات المتمثلة في البرامج التي تطلقها الدولة , و مدى ملائمة الموارد المالية و كيفيةاستخدامها, و من ثم تحديد مستوياتالأولوية للمشاريع الاستثمارية .

4- **ضمان الانفتاح و تحقيق الشفافية و إمكانية الوصل إلى وثائق ة معلومات الميزانية** : تعتبر الميزانية العامة و كذا التقارير المرتبطة بيها في أغرب الدول الإلية الأساسية للإبلاغ عن جميع المراحل الرئيسية المتبعة عند صياغة السياسات العامة و مراجعتها و مناقشتها فضلا عن تنفيذها و إتباعها , و يشدد هدا المبدأ على أهمية نشر تقارير الميزانية ذات الصلة بدورة الميزانية بشكل يسهل على المواطنين و منضمات المجتمع المدني و أصحاب المصالح الوصول إليها هذا من جهة , و من جهة ثانية لكون الوثائق المرتبطة بالميزانية غالبا ما تكون طويلة و معقدة فهناك حاجة ملحة للعمل على عرض و شرح الآثار المترتبة على تدابير الميزانية و لا سيما من خلال ما يسما بميزانية المواطنين التي تعتبر بمثابة دليل مبسط و ملخص يشر الميزانية العامة للدولة

[1] ايمان عبدوس ,آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر,مجلة معهد العلوم الاقتصادية,المجلد24,العدد01,2021,ص 351-352-353.

5- **ضمان وجود مناقشة شاملة و تشاركية و واقعية حول خيارات الميزانية** :وذلك من خلال منح البرلمان ولجانه الفرصة للمشاركة في كل مرحلة من مراحل الميزانية سواء بشكل مسبق أو لاحق,وتسهيل مناقشة بنود الميزانية.

6- **تقديم تقارير عن المالية العامة بطريقة شاملة ودقيقة وموثوقة**:بموجب هذا المبدأ يجب أن تتضمن وثائق الميزانية جميع النفقات والإيرادات الحكومية في وثيقة واحدة بما يحقق الإبلاغ الكامل والدقيق عن نفقات وإيرادات الدولة دون إغفال أي رقم فيما عدا تلك المتعلقة بالأمن القومي-وكذلك يجب أن توفر الميزانية العامة نظرة شاملة عن المالية العامة, كما ينص هذا المبدأ-وبغرض تحقيق الهدف الذي وضع لأجله-على مسك الحسابات التي توضح تأثير الأصول والخصوم المالية وذلك من خلال اعتماد أساس الاستحقاق أو توفير تقارير إضافية في حالة اعتماد الأساس النقدي.

7- **تخطيط وإدارة ومراقبة تنفيذ الميزانية**:تعتبر مراقبة تنفيذ الميزانية من الاهتمامات الأساسية للدول للوقوف على كيفية تسيير الموارد المالية, و ينص هذا المبدأ على ضرورة ممارسة رقابة آنية على مدار العام لكيفية صرف الاعتمادات وذلك من خلال التحديد الواضح للأدوار والصلاحيات والتفويضات ومنه تحديد المسؤوليات,ومن ثم إعداد تقارير عن تنفيذ الميزانية, حيث تلعب تقارير الرقابة دورا أساسيا لضمان شفافية و إدارة الميزانية وتقييم جيد للأداء.

8- **التأكد من كون تطبيق الأداء والتقييم وتعظيم الموارد من أهم الإجراءات المأخوذة بعين الاعتبار في الميزانية العامة:** ويتم ذلك من خلال:

- مساعدة السلطة التشريعية(البرلمان) والمواطنين على فهم ليس فقط ما يتم إنفاقه ولكن أيضا الخدمات العامة المقدمة فعلا,وما هي مستويات الجودة والكفاءة التي تميز تقديم هذه الخدمات
- العرض المنتظم لمعلومات الأداء في تقييم النتائج مقابل الأهداف المحددة
- ضمان توفير معلومات عالية الجودة متناسقة وكاملة وقابلة للمقارنة لتسهيل إجراء مراجعة قائمة على الأدلة.

9- **تحديد وتقييم وإدارة مخاطر الاستدامة والمخاطر المالية الأخرى بحكمة:** ويتم ذلك من خلال تطبيق آليات تعزز من مرونة المخططات في الميزانية وتخفف الأثر المحتمل للمخاطر المالية وبالتالي تعزيز التنمية المستقرة للمالية العامة, مع شرح هذه الآليات والإبلاغ عنها في إطار الميزانية السنوية وضرورة نشر تقرير عن الاستدامة بما يمكن من عرضها ومناقشتها نقاشا عاما وسياسيا في سياق الميزانية.

10- **تعزيز جودة التوقعات التي تبنى عليها الميزانية ومختلف برامجها**:إن تنفيذ الميزانية من خلال تحقيق الاستثمار في مهارات الموظفين وقدراتهم مع منحهم الصلاحيات اللازمة ودعم الجهاز الأعلى للرقابة في دوره

في معالجة جوانب المساءلة مع السلطة بما في ذلك إصدار تقارير التدقيق الخاصة به وذات الصلة بدورة الميزانية في الوقت المناسب, وكذا التحقق من فعالية تكلفة البرامج ومصداقية التنبؤات التي بنيت عليها الميزانية.

## المطلب الثالث:عوامل نجاح وأدوات تحقيق حوكمة الميزانية العامة

لحوكمة الميزانية العامة للدولة مجموعة من عوامل النجاح وأدوات تحقيق نذكر منها:

### الفرع الأول: عوامل نجاح حوكمة الميزانية العامة للدولة

لضمان نجاح عملية حوكمة الميزانية العامة للدولة لابد من توافر جملة من العوامل نذكر منها:[1]

- **الالتزام بمبادئ الحوكمة:**حيث ينعكس ذلك على عملية ترشيد الإنفاق العام وتحسين عملية تحصيل الإيرادات العامة بصورة مباشرة, فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع, و الرقابة والمساءلة الجادة سواء في جانب النفقات أو جانب الإيرادات,وكذا السماح بمشاركة جميع أطراف المجتمع في رسم السياسة المالية للدولة وتنفيذها,بما يساهم في التقليل من الفساد وهدر المال العام.
- **التخصيص الأمثل للموارد:** يقصد به عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن لرفاهية أفراد المجتمع.
- **تحديد الأهداف بدقة:** أي تحديد الأهداف الطويلة والمتوسطة الأجل للبرامج الحكومية بشكل دقيق وواضح, مع ضمان وجود تناسق, وعدم تعارض بين أهداف الوحدات التنظيمية ووحدات المجتمع من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية عموما.
- **كفاءة الجهاز الإداري:** وتعني به كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها, باعتبار أن توفر الإرادة السياسية والمشاركة في ظل غياب جهاز إداري كفء لا يحقق متطلبات الحوكمة,خاصة في الدول النامية التي تتصف بضعف كبير في تحصيل إراداتها.
- **الرقابة على برامج الإنفاق العمومي:**لتحقيق ذلك يجب توفر نظام محاسبة ونظام مراقبة فعال,يتم من خلالهما التعرف على مستوى الإنفاق وكذا معدل تنفيذ كل عملية لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.

### الفرع الثاني: أدوات تحقيق حوكمة الميزانية العامة

من أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:[2]

[1] مراد بوعيشاوي,عماد غزازي,مرجع سابق,ص 18-19.
[2] د.لخضر بن علية,مرجع سابق,ص 5-6 .

– **ترقية السياسة الاقتصادية التنموية حتى تكون سليمة:** فبناءا على تشخيص الوضعية الجارية من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية (معدل نمو الناتج الداخلي الخام,معدل البطالة,معدل التضخم) تعمل السلطات العمومية على تحديد الأولويات الاقتصادية للحكومة, وبناءا على هذه الأولويات يتم إعداد السياسة الاقتصادية الكلية التي ترمي إلى تحقيق أحد الأهداف , تحقيق تنمية اقتصادية و مكافحة الآفات الاجتماعية.

– **التسيير الأمثل للأموال العامة من طرف الدولة:**ويكون من خلال التسيير العقلاني للبرامج الحكومية وترشيد صرف الأموال العامة وذلك بالاعتماد على دراسات جادة للمشاريع, وتفادي تقييم المشاريع التي عادة ما تكلف الحكومة أغلفة مالية إضافية.

– **مكافحة الفساد:** لقد عرف البنك الدولي الفساد على أنه:"'إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص",فالفساد يحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة, كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين,وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين, كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

## المبحث الثاني: قراءة في القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانينالمالية LOLF

إن رغبة الجزائر في تحسين وإصلاح المنظومة المالية في إطار تحويل عميق في كيفية تسيير المال العام والمحافظة عليه ومواكبة الإصلاحات السياسية الاقتصادية الداخلية والخارجية و بالنسبة للتحولات الدولية في مجال تسيير المالية العامة أصبح من الضروري تبني قانون عضوي يتماشى مع التحولات الاقتصادية وتحسين القانون 84 – 17 المتعلق بقوانين المالية الذي يعتبر قانون عادي تتخلله الكثير من الثغرات توضح عدم قدرته على مسايرة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على البلاد، أدى هذا إلى تبني القانون العضوي 18-15 المتعلقبقوانين المالية .

وعليه سوف نتطرق إلى دوافع تبني القانون العضوي 18 – 15 المتعلق بقوانين المالية، ومحتوى وأهداف هذا القانون، بالإضافة إلى المحاور الكبرى للإصلاح الميزانياتي .

### المطلب الأول:دوافع صدور القانون العضوي الجديد رقم 18 – 15 المتعلق بقوانينالمالية

جاء إصدار القانون العضوي 18 – 15 المتعلق بقوانين المالية استجابة للأسباب الداخلية المتعلقة بوجود اختلالات في القانون المتعلق بقوانين المالية و عدم قدرته على مواكبة التحولات التي شهدها تسيير المالية العامة والتيحالت دون تحقيق الاستخدام الأمثل للإنفاق العام و جعل إصلاح الإطار المنظم لقوانين المالية العامة ضرورة تفرضها الظروف الداخلية وتمليها مواكبة التطورات الدولية في مجال تسييرالمالية العامة[1]

**الفرع الأول: الأسباب الداخلية لإصدار القانون العضوي 18 – 15 المتعلق بقوانين المالية :**

**أولا: النقائص المسجلة في القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية**

[1] مراد بوعيشاوي – عماد عزازي ، مرجع سابق، ص 19 .

بعد نظام الميزانية والذي طبق في الجزائر والذي تعود جذوره إلى القانون17/84 المؤرخ في 1984/07/07 والمتعلق بالقانون العضويلقوانين المالية نظاما تقليديا لم يعد يستجيب للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي في ميدان المالية والميزانية العامة وهذا ما جعله يعاني من العديد من الإختلالات التي يمكن ذكرهافيما يلي:[1]

– كثرة إجراء التعديلات في الاعتمادات المخصصة مما يوحي بسوء وفشل آليات التقدير والتنبؤ والاستشراف عن طريق اللجوء إلى قوانين المالية التكميلية بصفة متكررة بالرغم من أنها استثنائية وهو أمر يدل على عدم التحكم الجيدفي النفقات

– الموازنة التقليدية القائمة على النظرة السنوية وهيا غير كافية للإلمام بكل العوامل المتداخلة والمتشابكة (تقلبات أسعار النفط والغداء ... الكوفيد، التضخم ...إلخ) الممتده الى المدى المتوسط والبعيد والنظرة السنوية تتنافى مع النظرة الاستراتيجية القائمة على ترتيب النفقات حسب الاولوية في اطار السياسة العامة للدولة،

التنموية غير واضحة وغير واقعية ، وهذا ما سيؤثر سلبا على كل القطاعات ، وإذا انفصلت الاعتمادات عن الأهداف المرصودة لأجلها فإن ذلك حتما سيؤدي إلى إختلالات في مرجعية تخصيص الموارد المالية ، ما يفتح المجال واسعاأمام التبذير والهدر لخيرات البلاد وبالتالي ضياع فرص التنمية المستدامة .

– نقص الشفافية المرتبطة بنقص النظام المعلوماتي وذلك كون الوثائق التي . توفرها الميزانية أو حتى التقارير الصادرة عن وزارة المالية لا تسمح لا بالتقييم ولا بالمناقشة بالإضافة إلى عدم إعداد الوثائف المرتبطة بميزانية الدولة والتي نص عليها القانون العضوي 84/17 وحتى في حال توفرها فالإفصاح عنها يبقى مقتصراً على البرلمان أو الدوائر الحكومية المعنية ، هذا ما يبين أن الشفافية المرتبطة ينشر الوثائق المتعلقة بالميزانية العامة للدولة تبقى محدودة وهو ما يدعمه مؤشر الميزانية المفتوحة لسنة 2019 ، الذي أوضح أنمستوى الشفافية في ميزانية الجزائر منخفض كونها تصنف في الدرجة 2 من 100 معلومات غير كافية أو معدومة .

– ضعف الرقابة الممارسة من طرف البرلمان كونها رقابة بعدية لا تتماشى مع مسار تنفيذ الميزانية وعدم فعالية الرقابة الممارسة من طرف مجلس المحاسبة كون مخرجات النظام الميزانياتي لا تسمح بالتقييم الفعلي للتنفيذ ، كما

[1] عبد الفتاح جزولي ، تأثير القانون العضوي 18–15 المتعلق بقوانين المالية (LoLF) على المحاسبة العمومية ، دراسة حالة القانون رقم 23–07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسييرالمالي ، دار المتنبي للطباعة والنشر، 2024 ، ص ص 38–39–40–41.

أن التقارير التي ينجزها المجلس تصدر و تناقش بعد 03 سنوات من تاريخ إقفال الميزانية وهو ما يسمح بتدارك الأخطاء وكشفالتجاوزات ولا في إمكانية إستعمالها في رسم الميزانيات المستقبلية.

– طريقة تبويب الموازنة التقليدية إلى أبواب رئيسية وأبواب فرعية ومواد، وصعوبة قراءتها بطريقة موحدة من قبل المحاسب العمومي و المراقب الميزانياتي (عدم تماثل المعلومات)، وهو أمر نتج عنه رفض العديد من العمليات المالية لعدم تصنيفها وقراءتها بنفس الكيفية من قبل كل من المحاسب العمومية والمراقبة الميزانياتي فعطلت العديد من المصالح بهذه الحجة.

– تسيير النفقات العمومية وفقا للوسائل وليس على أساس النتائج المستهدفة،مما يعكس عدم الاهتمام بنجاعة الإنفاق العام

– إزدواجية الميزانية إلى ميزانية التسيير وميزانية التجهيز إضافة الى ضبابية تقسيم النفقات إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث أن هناك نوع من اللا تناغم واللاتجانس في تصنيف النفقات فنفقات التسيير مهيكلة حسب الدوائر الوزارية ، الفصل، المادة والفقرة ، في حين أن نفقات الإستثمار مهيكلة حسب القطاع ، القطاع الفرعي، الفصل والمادة، وهو ما أثر سلبا على نجاعة البرمجة المشتركة للنفقات نظراً لتجزئتها ناهيك عن تعقد إجراءات صرفها و بطئها بما لا يتوافق مع حركية النمو والتنمية والتخصيص الأمثل والعقلاني للموارد

– غياب تسيير ميزانياتي قائم على النتائج والأداء، فالرقابة على تنفيذ النفقات في الميزانية التقليدية قائمة على مدى استهلاك كل الاعتمادات المخصصة وتطهير المدونة بغض النظر عن ما تم تحقيقه من إنجازات وأهداف وبغض النظرعة نجاعة وفعالية الأداء، حيث أصبح الشغل الشاغل للمسؤول في الدولة (الآمر بالصرف ) توضيح ما تم استهلاكه و ما تبقى من الإعتمادات، والمراقب الميزانياتي يراقب مدى تطابق النفقة مع مختلف اللوائح والقوانين دون معرفة مستوى الأداء، وهو ما أثر سلبا على تخصيص الموارد المالية وضعف الكفاءة الإقتصادية للعديد من المشاريع الحيوية، بل أصبح عدم إستهلاك كل الاعتمادات مرادفا لسوء التسسير، وهذا كله راجع إلى عدم مراقبة الأداء حسب الأهداف المسطرة للنفقة .

– تكرار عملية الرقابة بين المحاسب العمومي و المراقب الميزانياتي ما نتج عنه طول وصعوبة الإجراءات، إضافة إلى عدم مرونة الإجراءات الميزانياتية المختلف القطاعات الوزارية، حيث لا يمكن إعادة تخصيص الموارد بين النشاطاتو بين الفصول خلال نفس السنة المالية عند الحاجة

**ثانيا: محدودية نظام المحاسبة العمومية وقت القانون رقم 90-21 المؤرخفي أوت 1990 :**

وكان كمـا يلي:[1]

- يعتمد نظام المحاسبة العمومية القديم على الأساس النقدي ، حيث يرتكز التسجيل المحاسبي للعمليات المالية على دخول وخروج النقدية وما شابههما، كما أن نظام المحاسبية العمومية القديم لا يسمح المحاسبة المؤسسات العمومية بالمعالجة المحاسبية للحقوق غير المحصلة ولا بتوفير البيانات المالية عن حجم هذهالحقوق.
- المعالجة المحاسبية لديون الهيئات العمومية غير ممكنة في النظام المحاسبي القديم ، كما أنه لا يوفر مخرجاتدقيقة عن مبالغ الديون التي لم يتم تسديدها بعد، إضافة إلى عدم تسجيل للأصول الثابثة و الغير ملموسة للهيئات العمومية كالممتلكات المنقولة و الغير منقولة ،وعدم تسجيل للاصول المتداوله كالمخزونات والاكتفاء فقط على المعلومات الخاصة بالمواد النقديه.
- لا يسمح هذا النظام بإعداد ميزانية تجمع بين أصول وخصوم الهيئات العمومية ، ولا بإعداد جدول النتائج ، كما أنه لا يوفر آليات محاسبية لمتابعة استهلاك الإعتمادات المالية والتكفل بسنداته لتحصيل، حيث يتم الإكتفاء بمتابعتها في سجلات إحصائية الخاصة و بدون تسجيل محاسبي.

**الفرع الثاني: الأسباب الخارجية لإصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانينالمالية**

**أولا: مواكبة تحديات العولمة وضغوطات المؤسسة الدولية :**

منذ نهاية عقد 1980 – 1990 ، أكدت تحليلات الغولمة على الدور المتغيرومكانة الدول في العلاقات الدولية ، لتصبح الدول مطالبة بتغيير تدخلها في المجال الإقتصادي ، و يقع على عاتقها مواجهة التحديات التي يفرضها تحرير الاقتصاد و فتح الأسواق أمام السلع والخدمات وترك الأسعار للعرض والطلب، وعدم تدخل الحكومات في النشاط وربح إقتصاد الدول النامية بالإقتصاد العالمي ، في الجزائر دخلت الدولة في أزمة حادة في التسعينيات وهي ليست بعيدة عن الإنهيار في الفترة 1994 – 1995 ، وقامت بتطبيق خطة التعديل الهيكلي وفقالإجتماع "إجماع واشنطة ". الذي تطلب القيام بإصلاحات هيكلية شكل إصلاح النظام القانوني أحد مداخلها من خلال التقليص

[1] عبد الفتاح جزولي ، مرجع سابق، ص 44-45.

المستمر للإجراءات القانونية والتنظيمية وتبني قانون المنافسة الذي كرس الإنتقال إلى اقتصاد السوق[1] ، إذ تتطلب العولمة في شقها المالي القيام بالتخفيف من القيود والحواجز التنظيمية بإعادة النظر في التشريعات والقوانين لتصبح مواكبة لمتطلبات تحرير الاقتصاد وإقتصاد السوق [2]

وقد شرعت الجزائر في إصلاح تسيير المالية العامة في سياق مواصلة الإصلاحات المالية والإقتصادية التي بدأتها بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية كمرحلة ثالثة للبرامج التصحيحية التي أطلقها صندوق النقد الدولي بعد مرحلة الإستقرار الإقتصادي والتعديل الهيلكي التي أثبتت فشلها وزادت من الفوارق الاجتماعية والفقر والتهميش، و في محاولة لربط فشلها بانتشار الفساد الإداري وإنعدام في الشفافية طالب بإصلاح شيير المالية العامة، وقد انخرطت الجزائرهذا التوجهمن خلال عقد تم توقيعهمع البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتمويل مشروع تحديث وعصرنة المنظومات الخاصة بالميزانية من أجل مواكبة التحولات التي يشهدها المجال على المستوى الدولي.[3]

**ثانيا: ضرورة عصرنة التسيير العمومي وسير عمل الإدارات العمومية :**

الإدارة العامة هي مجموعة الأشخاص والأجهزة تحت سلطة الحكومة لأداء مسؤوليات و واجبات و وظائف ومهام تقوم بها من أجل تنفيذ القو انين والتعليماتوكذلك إشباع حاجات المجتمع.[4]

ولمواكبة هذه الإدارات للتحديات الاقتصادية والسياسية و الإجتماعية والتقنية التي واجهت الدولة والجهاز الحكومي في سبعينات القرن الماضي والذي أثر على المنظومةالإدارية الحكومية التقليدية التي كانت تعتمد على الهياكل والقواعد واللوائح و الإجراءات في اتخاذ القرارات المحتكرة ، وهذا من خلال وجود حالة هيمنة مطلقة للسلطة التنفيذية على الاختصاص المالي حيث تقوم بمفردها بتحضير مشروع قانون المالية على مستوى دوائرها الوزارية دون وجود مساهمة للبرلمان في ذلك . وبرغم من وجود الرقابة الداخلية والخارجية ومراقبة المراقب المالي والمحاسب

[1] أكحل محمد،الحكامة المالية وترشيد الإتفاق العام (دراسة حالة إصلاح المالية العامة في الجزائر )، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث LMDفي العلوم القانونية ، جامعة باتنة1 ، 2019 – 2020 ، ص 433.

[2] د صوفيا شراد ، د. رياض دنس ، عوطة النظام المالي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 11 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 150

[3] أكحل محمد، مرجع سابق، ص 444.

[4] عقال جابر ، عمومن خديجة ، مستجدات القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، مذكرة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق، جامعة قاصدي مرباحورقلة ، 2021/2020 ، ص 13.

العمومي و المفتشية العامة للمالية ولجان الصفقات العمومية إلا أنهذا ا لم يحَد من إنتشار الإختلاسات وسوء التسير للمال العام [1]

**المطلب الثاني :محتوى وأهداف القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانينالمالية ( LOLF)**

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الوافد الجديد ( LOLF ) ، فنقوم بتعريفهبإختصار، وما هي غاياته

**الفرع الأول: تعريف القانون العضوي رقم 18 - 15 المتعلق بقوانين المالية (LoLF):**

يمكن تعريفعه كما يلي:[2]

- يعتبر القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية ( LOLF) المؤرخ في 2 سبتمبر2018: نص تنظيمي رسمي يحتوي على 91 مادة ، والدستور المالي المتضمن لفكرة إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر، وهو بلا شك ثورة في إدارة المالية العمومية في الجزائر، تم تفعيله خلال السنة الجارية 2023 حيث تم إصدار قانوة المالية 2023 وفقا لأحكام القانون العضوي رقم 18-15 ، كذلك تم إعداد قانون المالية 2024 وفقا لأحكام القانوة العضوي.
- القانون العضوي (LOLF ): هو فلسفة مبتكرة من قبل المدرسة الإنجلوسكسونية، مهم للغاية من خلال نظرته الحديثة والإستشرافية لتحويل الطريقة التسييرية التقليدية للأموال العمومية القائمة على منطق الوسائل إلى الطريقة التسييريةالحديثة القائمة على الشفافية في الأداء.

يؤكد هذا النص التنظيمي أيضا على تعديل مهم للغاية من خلال إعطاءأكثر صلاحية للمجلس الشعبي الوطني(APN) ممثل الشعب في هندسة و وضع السياسات المالية للدولة

يضم هذا القانون العضوي ستة أبواب يمكن عرضها كالتالي:[3]

**الباب الأول : أحكام عامة** والذي يعرف قوانين المالية وأنواعها وهيكلتها .

[1] أكحل محمد، مرجع سابق، ص 442.

[2] عبد الفتاح جزولي ، مرجع السابق ص 62-43.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 53، الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018 .

**الباب الثاني: موارد الدولةوأعبائها وحساباتها:** تطرق إلى موارد الميزانية وتصنيفها وتخصيصها، وأعباء الميزانية و رخصها، وتصنيفها ، و موارد الخزينة و أعباؤها، و حساباتها.

**الباب الثالث : تحضير مشاريع قوانين المالية وتقدمها و المصادقة عليها:** تناول تحضير مشاريع القوانين وتقديمها وإيداعها، وبنيتها.

**الباب الرابع : تنفيذ قوانين المالية** :و يبين وحدة تنفيذ الاعتمادات.

**البابا الخامس : القانون المتضمن تسوية الميزانية** : والذي يتم من خلاله التعريف بهذا القانون ومحتوياته والوثائق المرفقة .

**الباب السادس : أحكام إنتقالية وختامية** : ويتعلق بتاريخ التنفيذوالتقادم الرباعي، وإنشاء بيانات تنفيذية لتحصيل المستحقات غير تلك المتعلقة بالضريبة والأملاك المحدثة لفائدة مصالح الدولةوغير المدرجة في هذا القانون

**الفرع الثاني : أهداف القانون العضوي رقم 18 – 15 المتعلق بقوانين المالية ( LOLF):**

إن الهدف الرئيسي من عصرنة نظام الميزانية في الجزائر هو دفع عجلة التنمية إلى الأمام وتحقيق الرفاهية والإزدهار في المجتمع وخلق جو من الأمان والرخاء الاقتصادي لأن التنمية عملية حضارية شاملة.[1]

يهدف هذا القانون العضوي إلى تعريف إطار تسير مالية الدولة الذي من شأنه أن يحكم إعداد قوانين المالية ، وكذا مصنونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها من قبل البرلمان . كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية و حساباتالدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها.[2]

كما أنه يهدف إلى جملة من الأهداف توجزها فيما يلي : [3]

- يهدف LoLF: إلى تعزيز شفافية ووضوح المعلومات المالية والمحاسبية.
- يهدف LoLF: إلى تكريس مبدأ المساءلة وتحمل المسؤولية.
- يهدف LoLF: إلى الانتقال إلى مقاربة النتائج والأداء القائمة على تحقيق الأهداف .

[1] عقال جابر، عمومن خديجة ، نفس المرجع السابق، ص16.

[2] المادة الأولى منالقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، الجريدة الرسمية ، العدد 53،ص09.

[3] عبد الفتاح جزولي ، مرجع سابق، ص 63-64.

- يهدف LoLF: إلى إقحام المسيرين في صناعة القرارات.
- يهدف LoLF: إلى تحسين طرق التنبؤ والتقدير.
- يهدف LoLF: إلى محاربة الإسراف والتبذير في المال العام.
- يهدف LoLF: التخصيص الأمثل للموارد المالية .
- يهدف LOLF: إلى التماشي مع التطورات العالمية في هذا المجال.

**المطلب الثالث :المحاور الكبرى للإصلاح الميزانياتي**

فبعد دراستنا للأسباب الداخلية والخارجية التي دفعت بالجزائر الاعتماد القانون العضوي 18 – 15 و الأهداف المرجوة منه فلابد من التطرق للمحاور الرئيسية له والتي سيرتكز عليها هذا القانون وذلك في إطار تحسين مضمون المالية في الجزائر، والتي تتجسد في تجديد إطار الميزانية وإطراء الوثائق المرفقة بقانون المالية.

**الفرع الأول : إصلاح الميزانية**

تتضمن أحكام هذا القانون العضوي المحاور الرئيسية لإصلاح نظم الميزانية من خلال شقين، الأول متعلق بالستيير، والثاني متعلق بالميزانية.

**أولا: الشق المتعلق بالتسيير :**

- **الميزانية القائمة على البرامج** : هي ميزانية تجمع الإعتمادات الممنوحة لوزارة معينة حسب البرامج المعتمدة لديها، ويشمل البرنامج مجموعة الأنشطة الموجهةلتحقيق الأهداف، وتطبيق التوجهات الخاصة بكل وزارة والمعتمدة من طرف الحكومة، حيث يسمح هذا البرنامج بإدراج التفقات في الميزانية حسب النتائج المنتظرة.[1]

**الشكل رقم (01-03): تصنيف حسب النشاط**

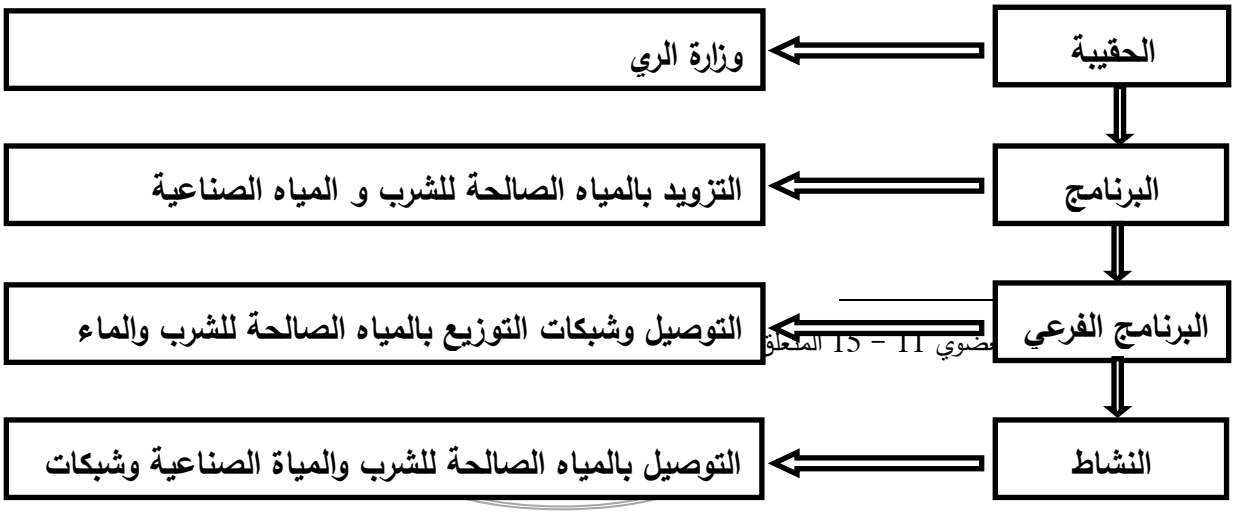


[1] المرسوم العضوي 11 – 15 المتعلق

المصدر: من إعداد الطلبة حسب مضمون القانون العضوي رقم 18-15

- **التسيير القائم على النتائج :** هي فلسفة جديدة في التسيير تهدف إلى الوصول إلى نتائج على أساس أهداف محددة ومرسومة مسبقا من طرف المسيرين أنفسهم، كما أناختيارات الميزانية تستند إلى تخطيط متوسط المدى للأنشطة وهذا ما نجده في نص المادة 5 من القانون العضوي 18-15[1]

التسيير المبني على النتائج هو مقاربة عصرية في تسيير نشاطات وأعمال الإدارات العمومية ، لا تهدف فقط للوصول للأهداف، بل النتائج الواجب بلوغها من وراء كل عمل، هذا النوع من التسيير يشكل أحدركائز التسيير العمومي الحديث ، ويمثل أساسالقانون العضوي الذييرتكز على تحميل المسؤولية للمسيرين العموميين على الأموال المسيرة بواسطتهم ، والاثار الناجمة عنإستغلالها.[2]

- **مؤشرات الأداءللمسيرين:** حيثأنه تجد في نص المادة 87 من هذا القانون على أنه يرفق قانون المالية المتضمن تسوية الميزانية تقرير وزاري ، يوضعالظروف التي نفدت فيها البرامج المسجلة في الميزانية وكذا مدى بلوغ الأهداف المتوقعة التي يتم قياسها وتتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها، والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعاينة.[3]

## ثانيا: الشق المتعلق بالميزانية:

[1] مراد بوعيشاوي – عماد غزازي ، مرجع سابق، ص .21.

[2] د. عمر هميسي ، محمد الشريف صاية،دليل مرجعي للإصلاح الميزانياتي في المؤسسات والإدارات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ما ي 2020 ، ص 14 .

[3] مراد بوعيشاوي – عماد غزازي ، مرجع سابق، ص22.

- **تحسين عرض ونشر الميزانية:** بغرض فتح الباب للنقاش أكثر انفتاحا و أكثرإعلاما حول الخيارات الإقتصادية والإجتماعية يتم من خلال تطبيق الإصلاحلإعداد مستندات جديدة ووضع نظام معلومات فعال يساهم في عملية إعداد وثائف الميزانية ومختلف التقارير المرفقة بها بكل دقة وشفافية.[1] حيث يرفقمشروع قانون المالية للسنة بوثائق مجمعة في ثلاثة أحجام وهي: [2]

- مشروع ميزانية الدولة .
- تقريرعن الأولويات والتخطيط الذي يعده الوزير أومسؤول المؤسسة العمومية المكلفبتسيير محفظة البرامج
- التوزيع الإقليمي الميزانية الدولة حسب كلبرنامج و المتمحور حول النتائج ، وتكتسي الميزانية حسب البرنامج طابعا سنويا ومتعدد السنوات .

- **وضع تصنيفات جديدة للنفقات العمومية :**

بهدف تحسين عرض ونشر الميزانية وضمان التناسق بين حسابات مدونة الميزانية وحسابات مدونة المحاسبة ، تم وضع تصنيفات جديدة للنفقات تتضمن:

- تصنيف حسب النشاط : فحسب المادة 28 من القانون العضوي 15/18 يتم هذا التصنيف حسب البرنامج والبرامج الفرعية والأنشطة.[3]
- تصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة والتي تحددها المادة 29 منالقانون العضوي 18-15 كما يلي:[4]
  - ✓ نفقات المستخدمين.
  - ✓ نفقات الإستثمار.
  - ✓ نفقات تسيير المصالح.
  - ✓ نفقات التحويل.
  - ✓ نفقات أعباء الدين العام.
  - ✓ نفئات العمليات المالية.

[1] إيمان عيدوس ، مرجع سابق، ص356.

[2] المادة 75 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 53، ص 18

[3] إيمان عيدوس مرجع سابق، ص 356 .

[4] ملتقى بشار، **تنفيد ميزانية الدولة في إطار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية** ، جانفي 2023 ، ص 32 .

- ✓ النفقات غير المتوقعة

- تصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة فيحدد كما يأتي :

**الشكل (01-04): تصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة**

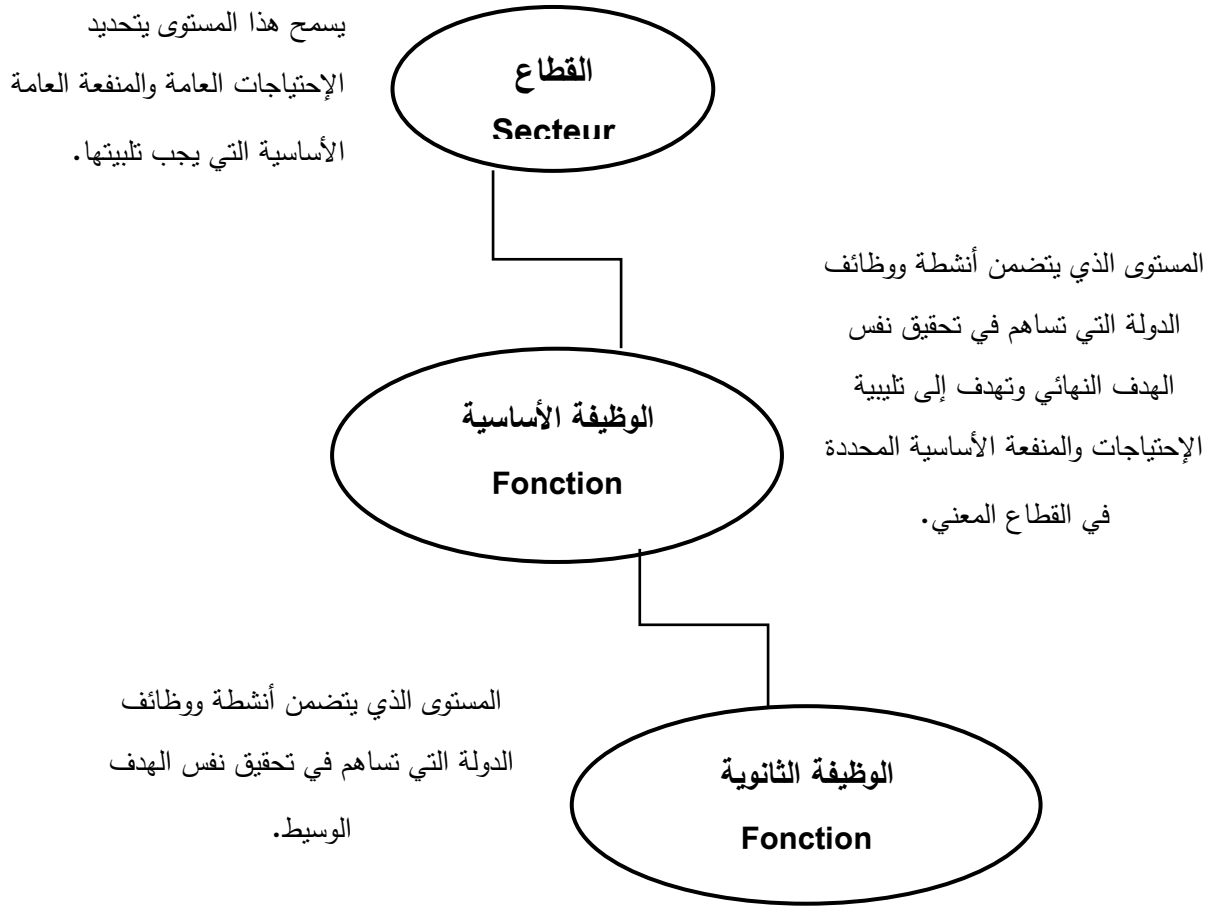


**المصدر:** ملتقى بشار ، مرجع سابق، ص 41

- تصنيف حسب الهيئات الإدارية: يسمح الأعياء ميزانية الدولة يتوزيع الاعتمادات المالية حسب الوزارات أو المؤسسات العمومية أو حبي مركز مسؤولية التسير الميزانياتي التي تتلقى الاعتمادات وفقا للهيكل التنظيمي أو التنظيم المحليللهيئة الإدارية المعنية .[1]

– تحديث مسار التنفيذ والرقابة على عمليات الميزانية :

تضمن مشروع عصرنة النظام الميزانياتي إعادة هيكلة الإجراءات الإدارية المرتبطة بمسار تنفيد عمليات الميزانية، وهو القسم الذي أوكل إلى مكتب الإستشارات الفرنسي **GIP – ADTETEF** بمراعاة إعداده بما يتلاءم وميزانية البرامج المرتكزة على النتائج بهدف الوصول إلى وضع إطار ينظم مسار عمليات الميزانية والرقابةعليها يصورة مبسطة.[2]

ونص القانوة العضوي 18 – 15المتعلق بقوانين المالية على أن شروط نضج وتسجيل البرامج وكيفيات تسيير وتفويض الإعتمادات المالية وكذا الجوانب المتعلقة بمدونة المحاسبة وتقنيات التسجيل التي تسمح بمسك الحسابات بطريقة صادقة ووفية و شفافة تحدد عن طريق التنظيم.

إلا أننا نجد هذا الجزء من الإصلاحات لا يزال قيد التصميم ، ذلك أنه يجب أن يرتبط بإصلاح نظام المحاسبية العمومية الذي لم يصدر بعد إطاره التنظيمي بالإضافة على عدم وضع الإطار التصوري لإصلاح نظام الرقابة.

– تعزيز وظيفة الإرشاد الإقتصادي لوزارة المالية :

وذلك من خلال رفع قدرات تقييم ومراقبة تكاليف الاستثمارات والسياسات والبرامج التي على أساسها تحدد اعتمادات مختلف الوزارات [3]

**الفرع الثاني : إصلاح النظام المعلوماتي والإعلام الآلي :**

يهدف هذا الجزء من الإصلاحات على تطوير نظام التسيير المعلوماتي الميزانياتي بما يسمح لكافة الأعوان المرتبطين بمسار الميزانية بتبادل المعطيا ت والحصول بصفة آنية على جداول الميزانية والنفقات على كل

[1] ملتقى بشار ، مرجع سابق، ص 44 .

[2] إيمان عبدوس مرجع سابق ،ص356.

[3] إيمان عبدوس ، مرجع سابق، ص 357.

المستويات المركزية الجهوية والولائية،وهو ما يساهمفي متابعة تنفيذ الميزانية خلال كل مراحلها و تسريع و تسهيل وتيرةمعالجة عمليات النفقات[1]

كما يتضمن هذا المحور وضع نظام مدمج لعملية التسيير الميزانياتي SIGB ، والذي يشمل برامج إدارة الميزانية والخزينة ومن الوظائف الرئيسية يمكننا أن نذكر :[2]

- إدارة الضوابط وتوافر الائتمان .
- التحقق من صحة العمليات المالية والتوقيعات الالكترونية .
- الإدارة اليدوية أو الآلية لطريقة الدفع.
- تسهيل المحاسبة على أساس الاستحقاق.
- التنتيع الآلي للنفقات حسب البرنامج ، حسب السنة المالية ، حسب الأهداف .
- الحصول تلقائيا على الملخصات عند التحقق من صحة العملية الأخيرة .
- تنفيذ إجراءات الواجهة بين إعداد الميزانية وتنفيذها .
- مراقبة مستوى الإتفاق والنتائج المحققة فيما يتعلق بالأهداف.

[1] نفس المرجع ، ص357

[2] KissiFadila projet de modernisation dusystème budgétaire enAlgérie, AL-IJTIHED Revue des études juridiques et économiques -C.U.TAM-ALGERIE, université desidi-Bel-Abbes, juin 2012.

**خلاصة الفصل:**

خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الأدبيات النظرية لحوكمة الميزانية العامة والقانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية, وانطلاقا مما تم عرضه تبين أن حوكمة الميزانية العامة هي أهم أداة في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة للدول لأن الإشكال ليس في حجم الموارد المالية المتاحة بقدر ماهو في كيفية التسيير الأمثل لهذه الموارد بالشكل الذي يحقق الأهداف والنتائج.

ولقد لجأت الجزائر على غرار العديد من الدول إلى تحسين وإصلاح المنظومة المالية في إطار تحويل عميق في كيفية تسيير المال العام والمحافظة عليه من التبذير والفساد ومواكبة الإصلاحات السياسية والإقتصادية الداخلية والخارجية, ولهذا تبنت الجزائر القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية والذي جاء بإصلاحات عديدة ولعل أهمهاتغيير نمط التسيير العمومي الذي سينتقل من نمط التسيير المرتكز على الوسائل إلى ثقافة التسيير المرتكز على النتائج, والذي دخل حيز التنفيذ سنة2023 بحيث مازال حديث التنفيذ والتغيير والتجديد.

# الفـــصل الـــثاني

# الدراسة الميدانية لتطبيق القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية بخزينة ولاية المغير

## تمهـــــيد

بعدما تناولنا الإطار النظري لموضوع حوكمة الميزانية العامة والقانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية وعرض المفاهيم المرتبطة بهما ومن أجل إعطاء صورة واقعية لهذه المفاهيم سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني من خلال دراسة حالة تطبيق القانون العضوي الجديد بخزينة ولاية المغير وسنتطرق في هذا الفصل إلىالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي لمعطيات الاستبيان واختبار الفرضيات.

## المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سنتناول في هذا المبحث منهجية الدراسة الميدانية وذلك عن طريق أخذ لمحة عن المؤسسة محل الدراسة,والتعرف على الأدوات المستعملة, كما سيتم عرض عينة ومجتمع وأداة الدراسة بالإضافة إلى دراسة ثبات أداة الدراسة للتأكد من صدقها وثباتها.

### المطلب الأول :لمحة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة (خزينة ولاية المغير)

**الفرع الأول: تعريف ونشأة خزينة ولاية المغير**

تم إدراج ولاية المغير في السلم الإداري الصادر بموجب قرار التقسيم في سنة 2019 بهدف ضمان الترابط والتلاحم الاقتصادي لكل جهات الوطن, وعليه تم انجاز مؤسسات حكومية ومصالح خارجية تابعة لها, وتعتبر خزينة ولاية المغير من بين هذه المصالح المنجزة.

أنشأت خزينة ولاية المغير بموجب المرسوم رقم 191-74 الصادر في 17 سبتمبر 1974 الموافق ل 30 شعبان 1394المتضمن إحداث خزائن للولايات الجديدة, وذلك بتاريخ 02صفر 1444ه الموافق ل:29 أوت 2022م ,مقرها بحي الفلاح, فهي تعتبر فتية النشأة,بلغ عدد موظفيها( 89 موظف) حاليا بما فيهم أمين الخزينة والوكيل المفوض لها.

وتضم خزينة ولاية المغير خزائن بلديات والقطاع الصحي التابعة لها وهي:

-خزينة بلدية جامعة والقطاع الصحي

-خزينة بلدية المغير والقطاع الصحي

-خزينة بلدية أم الطيور والقطاع الصحي

المتواجدة عبر كامل تراب الولاية[51]

**الفرع الثاني: أهداف خزينة ولاية المغير**

. الحفاظ على المال وترشيد النفقات

. تنفيذ كل العمليات الخاصة بالنفقات والإيرادات والعمليات الخاصة بالخزينة

. المتابعة والتأكد من وصول كل التحويلات المرسلة من وإلى خزينة الولاية

. مراقبة المحاسبين المعتمدين لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري

**الفرع الثالث: مهام خزينة ولاية المغير**

للخزينة مجموعة من المهام نذكر منها:[52]

. مكتب النفقات:

- استلام حوالات الدفع المصدرة من حسابات ميزانيات الدولة الولائية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري

-القيام بالتحقيقات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالمحاسبة العمومية

-إعداد الإحصائيات الخاصة بإصدار ورفض حوالات الدفع

-السهر على مسك بطاقية الصفقات العمومية

. مكتب المحاسبة والحافظة:

- ضمان مسك المحاسبة الخاصة بالصكوك والقيم والسندات

[51]أرشيف خزينة ولاية المغير,2022.

[52]المادة 1,2,3,4,5,6,7,8 من القرار المؤرخ في 2005/09/07 المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها,ج.ر,عدد33,المؤرخة في 2006/05/21.

- تنفيذ عمليات الإيداع الإدارية والقضائية
- تنفيذ مقررات العدالة وقرارات التحكيم على الصعيد المالي
- ضمان تسيير وتسديد ملفات المنح

. مكتب التسديد والتحصيل:

- ضمان مسك محاسبة الاعتمادات والتحقق من توفرها قبل تسديد كل أمر بالصرف أو حوالة دفع
- ضمان تقييد المبالغ المعاد تخصيصها ضمن الحسابات وتسويتها وتصفيتها
- ضمان تقييد سندات الدفع المؤشر عليها ضمن الحسابات وتسويتها وتصفيتها
- إعداد كشوفات وحالات مفصلة للمبالغ المتبقية والواجب تحصيلها.

. مكتب المراقبة والتحقيق:

- إعداد وتنفيذ البرنامج السنوي للتفتيش والمراقبة
- ضمان التحقق حسب الوثائق وفي عين المكان للتسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات العمومية
- السهر على تنفيذ ومتابعة عمليات تنظيم التسيير المحاسبي والمراقبة
- إعداد محاضر وتقارير المراقبة والمذكرات التلخيصية وكذا تقرير سنوي لتنفيذ برنامج التفتيش

. مكتب إدارة الوسائل والأرشيف:

- ضمان سير وصيانة الأملاك المنقولة والعقارية للخزينة
- السهر على حفظ الأرشيف
- متابعة التسيير الإداري لموظفي المركز المحاسبي

. مكتب الإعلام الآلي:

- تجسيد العمليات التي تبادر بها المصالح المركزية
- وضع التطبيقات واستغلالها
- ضمان أمن المعطيات والتطبيقات
- توفير المعلومات الخاصة بتشغيل النظام

**الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية المغير**

**الشكل رقم (01-10): الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية المغير**

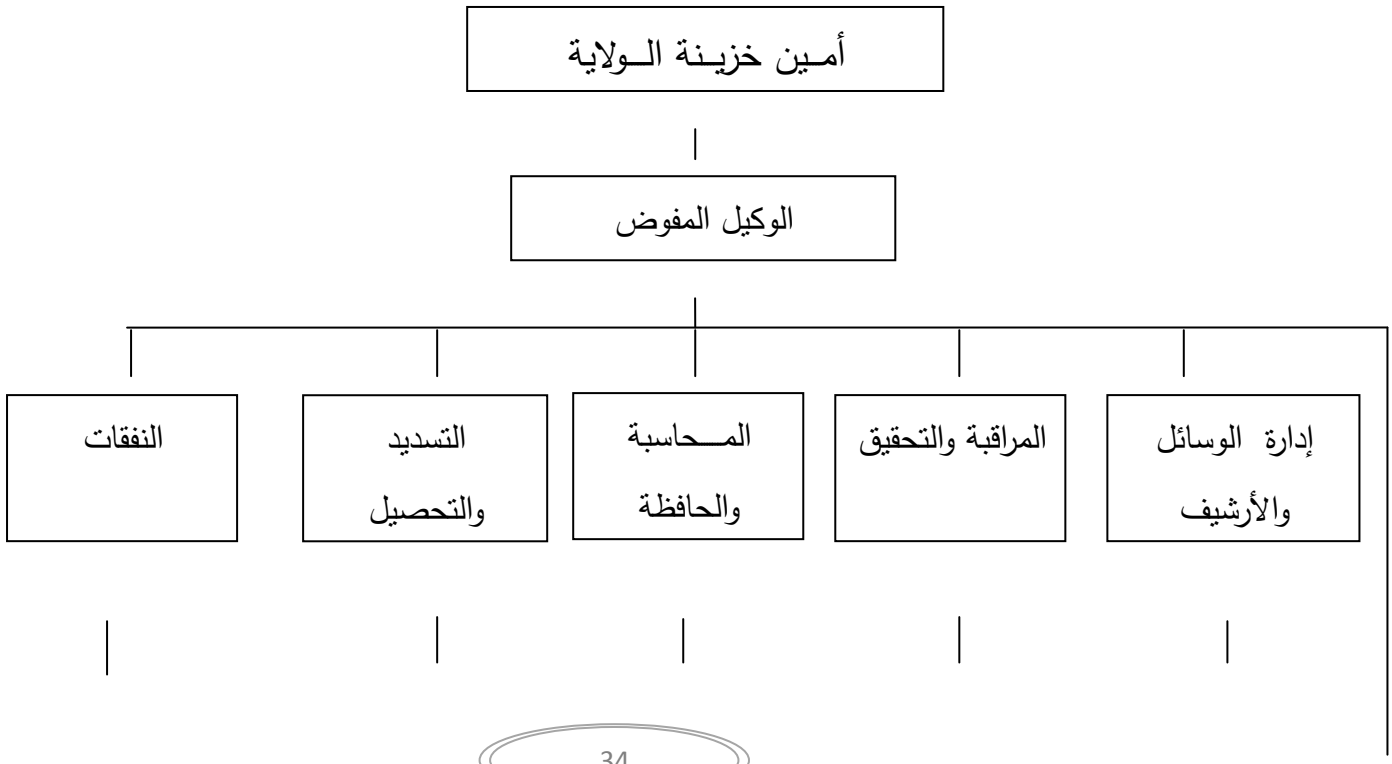

إدارة فرقة مراقبة الصندوق الأموال المتوفرة ميزانية التجهيز
أرشيف الحافظة المعارضة
ميزانية التسيير
الحساب الجاري البريدي التسديد ميزانية
الحسابات الخاصة
التحويل التحصيل ميزانية الولاية
والجماعات المحلية
التمركز محاسبة التسديد
المقاصة الآلية
المنح

الإعلام الآلي

المصدر: من إعداد الطلبة

## المطلب الثاني: مجتمع وعينة وأداة الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التعرف إلى مجتمع وعينة الدراسة

**الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة** : يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في موظفي (خزينة ولاية المغير) ولغرض إتمام الدراسة قمنا باختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع وشملت (60 موظف)، إذ قمنا بتوزيع (60) استمارة , وتم استرجاعها كاملة, كما أنها كانت تخلو من الفراغات والقيم المفقودة.

**الفرع الثاني: أداة الدراسة: (الاستبيان)**

يعد الاستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات, وأداة مفيدة للوصول إلى الحقائق والمواقف, إذ أنه يسمح بالحصول على معلومات لا يمكن للباحث ملاحظتها أو الوصول إليها, كما أنه يتيح فرصة الحصول على الكثير من الآراء والمعلومات حول موضوع البحث, وذلك لما يضمنه الاستبيان من حرية وسرية في الإجابة , وقد استخدم الاستبيان كأداة أساسية في هذه الدراسة.

مرت عملية صياغة أسئلة استمارة الاستبيان بالعديد من المراحل والخطوات, بدأت بتحديد المحاور الأساسية التي تعكس متغيرات الدراسة, ولقد خضع الاستبيان إلى عملية التحكيم من قبل بعض الأساتذة المختصين للاسترشاد بخبرتهم في وضع الأسئلة وصياغتها, وهذا بهدف التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لاستمارة الاستبيان.

صيغت الاستمارة في شكل أسئلة مباشرة, وتضمنت واجد وثلاثون (31) سؤالا , تعكس مختلف جوانب الموضوع محل الدراسة, وقد تم مراعاة:

– استخدام عبارات واضحة سهلة الفهم باللغة المناسبة, تناسب مستوى المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة.

– الحرص قدر الإمكان على تقديم الاستمارة يدويا, وشرح مضمونها إن أمكن.

– الأسئلة التي لها إجابات مغلقة, هي ميزة الاستبيان حيث تكون في نطاق البدائل المقترحة وذلك لتسهيل الإجابة , وتحقيق أكبر استجابة.

## المطلب الثالث: بناء أدة القياس واختبار الصدق والثبات

### صدق وثبات أداة الدراسة:

لقد تم إجراء العديد من الاختبارات على الاستبيان للتأكد من صحته وثباته , حيث قمنا بتحكيم الاستبيان من خلال محكمين متخصصين في هذا المجال , بالإضافة للاختبارات اللازمة للتحقيق من الصدق و الثبات .

### 1 - صدق المحكمين:

لغرض معرفة مدى وضوح أسئلة الاستبيان فقد تم عرضه على الأستاذ المشرف لأخذ نصائحه وتوجيهاته , وكذلك تم عرضه على أساتذة متخصصين في المجال.

### 2 - ثبات الاستبيان:

سيتم من خلال هذا الاختبار التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة ( الاستبيان ) , والذي يعني استقرار هذه الأداة وعدم تناقضها مع نفسها أي الحصول على نفس النتائج في حالة ما إذ أعيد توزيعها على نفس العينة وتحت نفس الظروف .

**جدول رقم:(01-01) : يوضح نتائج صدق وثبات الاستبيان المستخدم ألفا كرونباخ.**

| المتغيرات | عدد الفقرات | ألفا كرونباخ |
|---|---|---|
| حوكمة الميزانية العامة | 15 | 0.817 |
| القانون العضوي 15/18 | 16 | 0.866 |
| الكلي | 31 | 0.898 |

المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامج **spss**21

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ألفا كرومباخ يصل إلى 0.817 لمتغير حوكمة الميزانية العامة و 0.866 لمتغير القانون العضوي 15/18 ، أما الكلي قد بلغ إلى 0.989 ، يعتبر ذو مستوى عالي من الثبات و صدق فقرات الاستبيان ، أي هناك استقرار في نتائج الاستبيان .

## المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمعطيات الاستبيان واختبار الفرضيات

سنتناول في هذا المبحث تحليل وتفسير للبيانات التي تم استخراجها من استمارة الاستبيان, حيث يتم عرض ذلك في جداول بالاستعانة بأساليب الإحصاء الوصفي

### المطلبالأول: عرض وتحليلالنتائج الخاصة بالمعلومات الشخصية ( خصائصعينة الدراسة)

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل النتائج الخاصة بالمعلومات الشخصية (الجنس,العمر,المنصب الوظيفي,المؤهل العلمي,الخبرة)

**الفرع الأول: حسب متغير الجنس**

**جدول رقم (01-02 ) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | 13 | 21.7% |
| أنثى | 47 | 78.3% |
| المجموع | **60** | **100%** |

المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامج **spss**

من خلال الجدول نلاحظ بأن عدد الإناث بلغ (47) بنسبة (78.3% ) في المقابل نجد بأن عدد الذكور مقدر بـ (13) و بنسبة قدرها ( 21.7% ) وهذا النتيجة تدل على أن أغلب موظفي المؤسسة محل الدراسة هم إناث

ويمكن تمثيل نتائج أعلاه في الشكل التالي : الشكل رقم (01-05 )

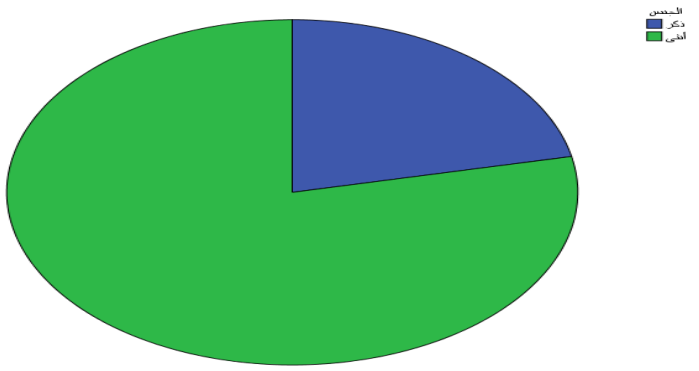


المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامج**spss**

**الفرع الثاني: حسب متغير السن**

**جدول رقم (01-03 ) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن**

| الفئات العمرية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 25 سنة | **1** | **1.7%** |
| ما بين 25-36 سنة | **15** | **25%** |
| ما بين 36-45 سنة | **44** | **66.7%** |
| أكبر من 45 | **4** | **6.7%** |
| المجموع | **60** | **100%** |

المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامج **spss**

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة( 66.7 %) من الموظفين أعمارهم ما بين 36 و 45 سنة و هي أعلى نسبة ، بينما (25%) أعمارهم ما بين 25-36 سنة ، و نسبة ( 6.7%)أعمارهم أكبر من 45 سنة و،في حين نسبة

(1.7%) أعمارهم أقل من 25 سنة ، نستنتج بأن أغلب أعمار الموظفين ما بين 36-45 ، و يعود ذلك إلى سيطرة العناصر المتوسطة العمر و المتمتعة بالنشاط و حيوية.

ويمكن تمثيل الجدول أعلاه في الشكل التالي : الشكل رقم ( 01-06 )

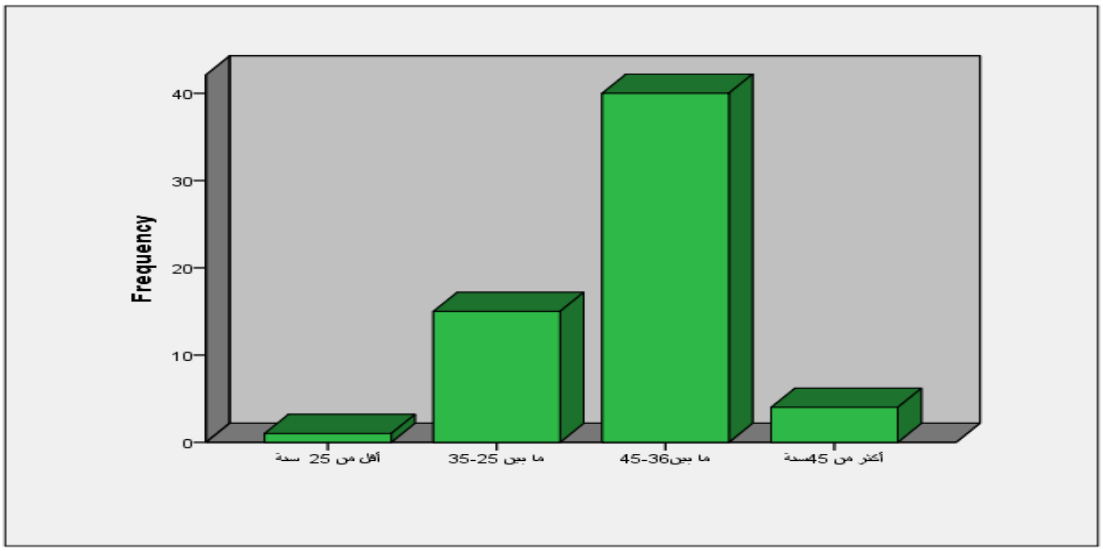


المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامج **spss**

**الفرع الثالث: حسب متغير المؤهل العلمي**

**جدول رقم (01-04) : يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ثانوي فأقل | 14 | 23.3% |
| جامعي | 43 | %66.2 |
| دراسات عليا | 3 | 4.6% |
| المجموع | **60** | **100%** |

المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامج **spss**

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة الدراسة لديهم مؤهل العلمي جامعي بعدد( 43 ) موظف بنسبة (66.2%) ، تليها فئة الموظفين لديهم مؤهل علمي أقل من الثانوي وقد بلغ عددهم(14) موظف من عينة

الدراسة أي بنسبة (23,3%) , ثم تأتي فئة الموظفين الذين لهم مؤهل علمي دراسات عليا بلغ عددهم (3) موظف أي بنسبة (4,6%) من أفراد العينة , هذا يدل على أن أغلب الموظفين لديهم مستوى جامعي و هذا ما تتطلبه طبيعة العمل بالمؤسسة .

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه في الشكل التالي : الشكل رقم ( 01-07 )

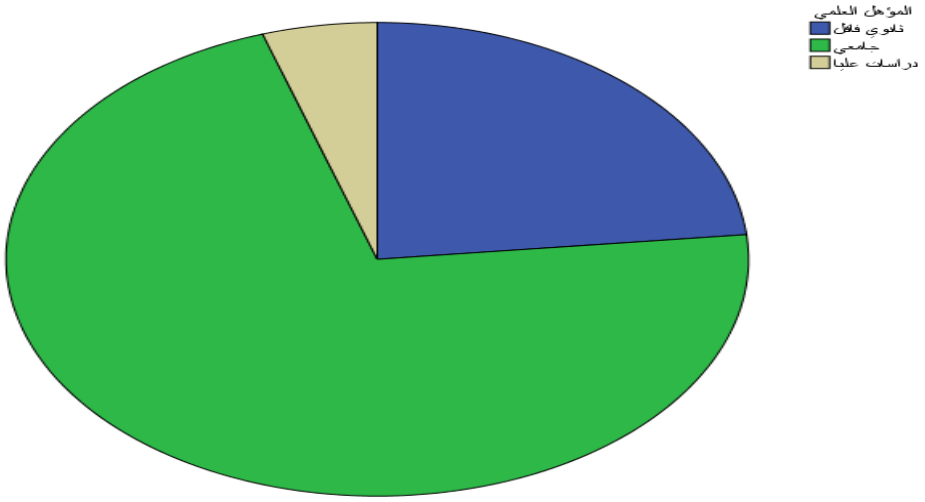


المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامج spss

**الفرع الرابع: حسب متغير الخبرة**

**جدول رقم ( 01-05 ) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة**

| الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 49 | 81.7% |
| من 5 إلى 10 سنوات | 6 | %10 |
| أكثر من 10سنوات | 5 | 9.3% |
| المجموع | **60** | **100%** |

المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامج spss

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة, تظهر البيانات أن الأغلبية العظمى من المشاركين (81.7%) لديهم خبرة تقل عن خمس سنوات, مما يشير إلى أن العينة تتألف بشكل رئيسي من الأفراد الذين هم في بداية مسيرتهم المهنية.في نجد أن (10%) من المشاركين لديهم خبرة تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات,بينما تشكل نسبة الأفراد الذين يمتلكون خبرة تزيد عن عشر سنوات (9.3%) فقط.يمكن استنتاج أن العينة تعكس بشكل كبير الفئات الأقل خبرة, مما قد يؤثر على نتائج الدراسة بتركيزها على وجهات نظر وتجارب الأفراد الجدد في مجال عملهم.

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه في الشكل التالي : الشكل رقم ( 01-08)

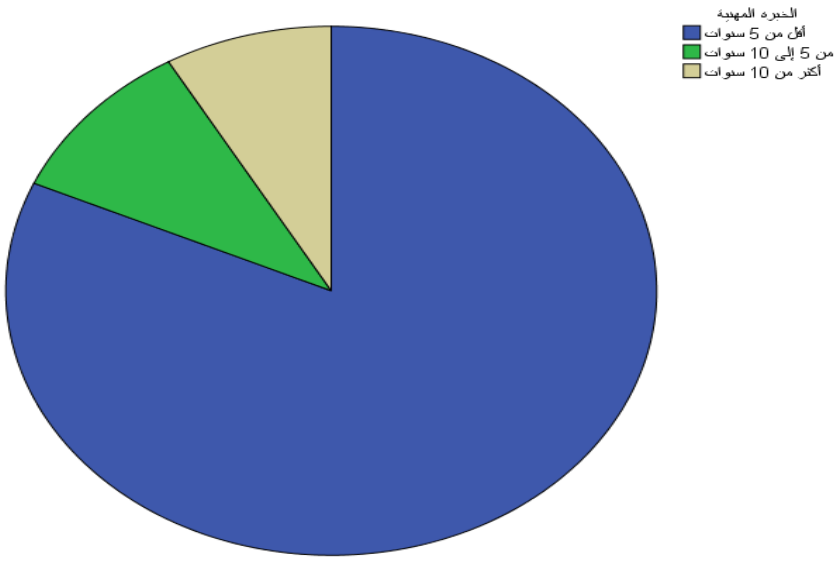


المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامج spss

**الفرع الخامس: حسب متغير المنصب الوظيفي**

**جدول رقم ( 01-06) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي**

| المنصب الوظيفي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مفتش | 37 | 61.7% |
| مراقب | 0 | 0 |
| عون معاينة | 10 | 16.7% |
| مهندس في الإعلام الآلي | 3 | 5% |
| متصرف | 3 | 5% |
| تقني سامي في الإعلام الآلي | 7 | 11.7% |
| المجموع | **60** | **100%** |

المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامج spss

وضح الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي , تظهر البيانات أن غالبية المشاركين في الدراسة يشغلون منصب مفتش, حيث يشكلون نسبة (61.7%)من العينة , هذا يشير إلى أن معظم أفراد العينة هم من المفتشين, مما قد يعطي الدراسة نظرة متعمقة حول خبرات ومشاكل وتطلعات هذه الفئة الوظيفية, في المقابل لم يكن هناك أي مشاركون يشغلون مراقب, مما قد يشير إلى عدم تمثيل هذه الفئة في الدراسة.

وتشكل نسبة عون معاينة (16.7%) من العينة, مما يجعلها ثاني أكبر مجموعة ممثلة في الدراسة, أما المناصب الأخرى فهي ممثلة بشكل أقل, حيث يشغل منصب مهندس في الإعلام الآلي ومتصرف بنسبة (5%) لكل منهما, بينما يشغل منصب تقني سامي في الإعلام الآلي نسبة (11.7%).

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه في الشكل التالي : الشكل رقم (01-09 )

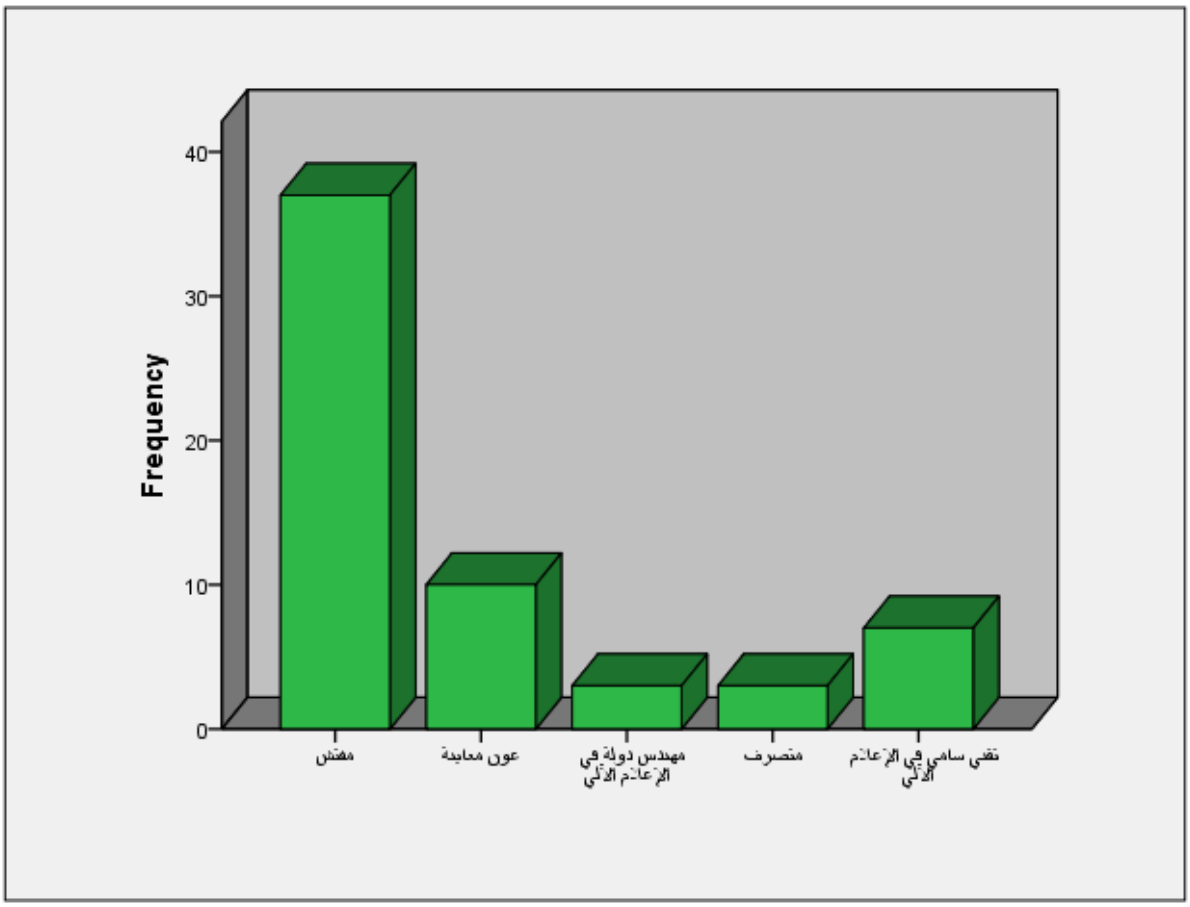


المصدر : من إعداد الطلبة بناءاً على نتائج برنامجspss

**جدول رقم (01-07 ) : الاستجابات**

| الاستجابات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدراجات | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

المصدر: من إعداد الطلبة

**جدول رقم ( 01-08 ) : المقياس الخماسي " ليكارت" المستخدم لقياس الاستبيان**

متوسط المرجح 4=1-5 :، 0.80= 4/5

| البدائل | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|

| المتوسط المرجح | من 1 إلى 1.79 | من 1.80 إلى 20.59 | من 20.60 إلى 3.39 | من 3.40 إلى 4.19 | من 4.20 إلى 5 |
|---|---|---|---|---|---|

المصدر: إعداد الطلبة

## المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج الخاصة بمتغيري الدراسة

سنحاول في هذا المطلب عرض و تحليل النتائج الخاصة بمتغيري الدراسة

### الفرع الأول:المتعلقة بمتغير حوكمة الميزانية العامة

حسب مبادئ الحوكمة الثلاث(المشاركة,الشفافية,المسائلة)

### أولا: حسب البعدالتشاركي

**جدول رقم (01-09 ) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة حسب البعد التشاركي ( المشاركة).**

| أرقام العبارات | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | الترتيب | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | التكرار | التكرار | التكرار | التكرار | | | | |
| | | % | % | % | % | % | | | | |
| 1 | تقوم المؤسسة بإجراء استطلاعات رأي و جلسات للمتعاملين لفهم احتياجاتهم و أرائهم | 4 | 29 | 11 | 13 | 3 | 3.30 | 1.04 | 4 | محايد |
| | | 6.7 | 48.3 | 18.3 | 21.7 | 5 | | | | |
| 2 | المؤسسة توفر فرصللمتعاملين للمشاركة في عمليات صنع السياسات | 5 | 17 | 19 | 14 | 5 | 3.05 | 1.09 | 5 | محايد |
| | | 8.3 | 28.3 | 31.7 | 23.3 | 8.3 | | | | |
| 3 | تقومالمؤسسةبمنح المتعامل الحق في الإطلاع على الوثائق الإدارية | 9 | 31 | 2 | 15 | 3 | 3.46 | 1.17 | 3 | موافق |
| | | 15 | 51.7 | 3.3 | 25 | 5 | | | | |
| 4 | المؤسسة تقوم بتوعية المتعاملين بحقوقهم وواجباتهم و كيفية المشاركة الفعالة في العمل. | 11 | 44 | 2 | 2 | 1 | 4.03 | 0.71 | 1 | موافق |
| | | 18.3 | 73.3 | 3.3 | 3.3 | 1.7 | | | | |
| 5 | توفر المؤسسة قنوات التواصل مفتوحة للتفاعل مع المتعاملين و تلقي ملاحظاتهم ومقترحاتهم | 11 | 73 | 6 | 6 | 0 | 3.88 | 0.82 | 2 | موافق |
| | | 18.3 | 61.7 | 10 | 10 | 0 | | | | |
| | البعد التشاركي | / | / | / | / | / | **3.54** | **0.96** | | موافق |

يعكس الجدول البعد التشاركي (المشاركة) وتقييم المؤسسة له، حيث تم تصنيف العبارات حسب المتوسط المرجح من الأعلى إلى الأدنى. بدأت العبارات ذات التقييم الأعلى بتوعية المتعاملين بحقوقهم وواجباتهم وكيفية المشاركة الفعّالة في العمل، حيث حصلت على تقييم موافق بمتوسط 4.03 وانحراف معياري منخفض بمقدار 0.71. تلتها عبارة توفير قنوات فعّالة للتواصل واستقبال ملاحظات المتعاملين بتقييم موافق بمتوسط 3.88 وانحراف معياري قليل بمقدار 0.82. بالمقابل، حصلت عبارة إجراء استطلاعات رأي وجلسات لفهم احتياجات المتعاملين وآرائهم على تقييم محايد بمتوسط 3.30 وانحراف معياري مرتفع بمقدار 1.04. وفي المرتبة الأخيرة توجد عبارة منح المتعاملين حق الوصول إلى الوثائق الإدارية بتقييم موافق ولكن بانحراف معياري مرتفع.

يتبين من خلال الجدول أعلاه يبين أن أفراد العينة موافقة نحو البعد التشاركيويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لهذا المحور والذي بلغ (3.54 ) وانحراف معياري(0.96) كانت بدرجة موافق حسب سلم ليكارت الخماسي ، وذلك حسب أراء عينة الدراسة

**ثانيا: حسب البعد الإفصاحي**

جدول رقم ( 01-10) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة حسب البعد الإفصاحي ( الشفافية)

| أرقام العبارات | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | الترتيب | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | التكرار | التكرار | التكرار | التكرار | | | | |
| | | % | % | % | % | % | | | | |
| 6 | تقوم المؤسسة بنشر القوانين و اللوائح التنظيمية | 26 | 32 | 0 | 2 | 0 | 4.36 | 0.66 | 2 | موافق |
| | | 43.3 | 53.3 | 0 | 3.3 | 0 | | | | |
| 7 | المؤسسة تفصح عن المعلومات المالية | 13 | 20 | 10 | 5 | 12 | 3.28 | 1.42 | 5 | محايد |
| | | 21.7 | 33.3 | 16.7 | 8.3 | 20 | | | | |
| 8 | المؤسسة تلتزم بالمعايير الأخلاقية و تعزيزها | 35 | 24 | 1 | 0 | 0 | 4.56 | 0.53 | 1 | موافق بشدة |
| | | 58.3 | 40 | 1.7 | 0 | 0 | | | | |
| 9 | توفر المؤسسة بوابات إلكترونية و | 7 | 37 | 4 | 11 | 1 | 3.63 | 0.97 | 3 | موافق |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | منصات تفاعلية مع المتعاملين | 11.7 | 61.7 | 6.7 | 18.3 | 1.7 | | | |
| 10 | تشجع المؤسسة الحوار المفتوح و التواصل الفعال لبناء ثقافة مفتوحة و شفافة | 10 | 32 | 12 | 5 | 1 | 3.75 | 0.89 | 4 | موافق |
| | | 16.7 | 53.3 | 20 | 8.3 | 1.7 | | | | |
| البعد الافصاحي | | | | | | | **3.91** | **0.89** | | موافق |

توضح العبارات المدرجة في الجدول البعد الإفصاحي للمؤسسة وتقييم المؤسسة لكل عبارة. تم ترتيب العبارات حسب المتوسط المرجح من الأعلى إلى الأدنى. بدأت العبارة ذات التقييم الأعلى بتوافق المؤسسة على المعايير الأخلاقية وتعزيزها، حيث حصلت على تقييم موافق بشدة بمتوسط 4.56 وانحراف معياري منخفض بمقدار 0.53. ثم تأتي العبارة التي تشير إلى نشر القوانين واللوائح التنظيمية بتقييم موافق بمتوسط 4.36 وانحراف معياري منخفض بمقدار 0.66. في المرتبة الثالثة، توجد العبارة المتعلقة بتوفير المؤسسة بوابات إلكترونية ومنصات تفاعلية مع المتعاملين بتقييم موافق بمتوسط 3.63 وانحراف معياري متوسط بمقدار 0.97. بعدها، تأتي العبارة التي تشجع على الحوار المفتوح والتواصل الفعال لبناء ثقافة مفتوحة وشفافة بتقييم موافق بمتوسط 3.75 وانحراف معياري متوسط بمقدار 0.89. وفي المرتبة الأخيرة، تأتي العبارة التي تتعلق بفصح المؤسسة عن المعلومات المالية بتقييم محايد بمتوسط 3.28 وانحراف معياري مرتفع بمقدار 1.42. تم تحديد متوسط البعد الإفصاحي للمؤسسة بمتوسط 3.91 وانحراف معياري متوسط بمقدار 0.89.

يتبين من خلال الجدول أعلاه يبين أن أفراد العينة موافقة نحو البعد الافصاحيويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لهذا المحور والذي بلغ (3.91 ) وانحراف معياري(0.89) كانت بدرجة موافق حسب سلم ليكارت الخماسي ، وذلك حسب أراء عينة الدراسة.

**ثالثا: حسب البعد الأخلاقي**

جدول رقم (01-11 ) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة حسب البعد الأخلاقي ( المساءلة الإدارية):

| أرقام العبارات | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | الترتيب | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

| | | التكرار % | التكرار % | التكرار % | التكرار % | التكرار % | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 11 | تراعي المؤسسة إيجاد آليات محددة و واضحة للمساءلة على أداء العمال | 14 | 31 | 12 | 3 | 0 | 3.99 | 0.79 | 2 | موافق |
| | | 23.3 | 51 | 20 | 5 | 0 | | | | |
| 12 | الصلاحيات و المسؤوليات محددة بشكل واضح بالمؤسسة | 19 | 36 | 4 | 1 | 0 | 4.21 | 0.64 | 5 | موافق بشدة |
| | | 31.7 | 60 | 9.7 | 1 | 0 | | | | |
| 13 | تتم المساءلة بواسطة إجراءات و أدوات ملائمة | 9 | 39 | 10 | 2 | 0 | 3.91 | 0.67 | 3 | موافق |
| | | 15 | 65 | 16.7 | 3.3 | 0 | | | | |
| 14 | لا توقف العمل أو تعطله أو تسئ إليه | 30 | 29 | 0 | 1 | 0 | 4.46 | 0.59 | 1 | موافق بشدة |
| | | 50 | 48.3 | 0 | 1.7 | 0 | | | | |
| 15 | يتعرض الأفراد العاملين في المؤسسة للفحص و المتابعة و التقويم المستمر لمدىالتزامهم بأحكام و قواعد الإدارة السليمة | 15 | 29 | 9 | 4 | 3 | 3.81 | 1.04 | 4 | موافق |
| | | 25 | 48.3 | 15 | 6.7 | 5 | | | | |
| البعد الأخلاقي | | | | | | | **4.07** | 0.52 | | موافق |

تظهر العبارات المُدرجة في الجدول البعد الأخلاقي وتقييم المؤسسة لكل عبارة. تم ترتيب العبارات حسب المتوسط المرجح من الأعلى إلى الأدنى. بدأت العبارة ذات التقييم الأعلى بتأكيد المؤسسة على عدم توقف العمل أو تعطله أو تسئ إليه، حيث حصلت على تقييم موافق بشدة بمتوسط 4.46 وانحراف معياري منخفض بمقدار 0.59. تلتها العبارة التي تشير إلى تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بشكل واضح في المؤسسة بتقييم موافق بشدة بمتوسط 4.21 وانحراف معياري منخفض بمقدار 0.64. في المرتبة الثالثة، تأتي العبارة المتعلقة بتطبيق إجراءات وأدوات مناسبة للمساءلة بتقييم موافق بمتوسط 3.91 وانحراف معياري متوسط بمقدار 0.67. بعدها، تأتي العبارة التي تتعلق بإيجاد آليات محددة وواضحة للمساءلة على أداء العمال بتقييم موافق بمتوسط 3.99 وانحراف معياري متوسط بمقدار 0.79. وفي المرتبة الأخيرة، تأتي العبارة التي تتعلق بفحص ومتابعة وتقويم الأفراد العاملين بتقييم موافق بمتوسط 3.81 وانحراف معياري مرتفع بمقدار 1.04. تم تحديد متوسط البعد الأخلاقي للمؤسسة بمتوسط 4.07 وانحراف معياري متوسط بمقدار 0.52.

يتبين من خلال الجدول أعلاه يبين أن أفراد العينة موافقة نحو البعد الأخلاقيويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لهذا البعد والذي بلغ (4.07 ) وانحراف معياري(0.52) كانت بدرجة موافق حسب سلم ليكارت الخماسي، وذلك حسب أراء عينة الدراسة.

## الفرع الثاني: المتعلقة بمتغير القانون العضوي الجديد رقم 15/18.

جدول رقم (01-12 ) : يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية .LOLF

| أرقام العبارات | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | الترتيب | الاتجاه العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | التكرار | التكرار | التكرار | التكرار | التكرار | | | | |
| | | % | % | % | % | % | | | | |
| 16 | لديك معرفة بالقانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية و الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2023 | 24 | 26 | 6 | 1 | 3 | 4.11 | 1 | 9 | موافق |
| | | 40 | 43.3 | 10 | 107 | 5 | | | | |
| 17 | تعتقدأن القانون العضوي يوفر الحماية للمال العام و يعزز الشفافية و المساءلة يحد من حالات الفساد و سوء الإدارة المالية | 21 | 29 | 8 | 2 | 0 | 4.15 | 0.77 | 6 | موافق |
| | | 35 | 48.3 | 13.3 | 3.3 | 0 | | | | |
| 18 | الميزانية مقسمة إلى برامج و برامج فرعية وأنشطة | 28 | 29 | 3 | 0 | 0 | 4.41 | 0.59 | 1 | موافق بشدة |
| | | 46.7 | 48.3 | 5 | 0 | 0 | | | | |
| 19 | هناك تقييم دوري لفاعلية القانون العضوي و تحديد نشاط القوة و الضعف في تنفيذه | 12 | 31 | 10 | 6 | 1 | 3.78 | 0.94 | 12 | موافق |
| | | 20 | 51.7 | 16.7 | 10 | 1.7 | | | | |
| 20 | هناك ثغرات في تطبيق القانون العضوي و في آليات تنفيذه | 6 | 32 | 20 | 0 | 2 | 3.66 | 0.79 | 15 | موافق |
| | | 10 | 53.3 | 33.3 | 0 | 3.3 | | | | |
| 21 | المؤسسة عند إعداد الميزانية تواكب القوانين و التشريعات الجديدة | 23 | 34 | 3 | 0 | 0 | 4.33 | 0.57 | 4 | موافق بشدة |
| | | 38.3 | 56.7 | 5 | 0 | 0 | | | | |
| 22 | ميزانية المؤسسة صادقة وعقلانية | 15 | 41 | 0 | 4 | 0 | 4.11 | 0.71 | 8 | موافق |
| | | 25 | 68.3 | 0 | 6.7 | 0 | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 23 | تقوم المؤسسة بالاهتمام تكوين الموظفين و الإطارات المؤهلين لذلك | 18 | 31 | 7 | 4 | 0 | 4.05 | 0.83 | 10 | موافق |
| | | 30 | 51.7 | 11.7 | 6.7 | 0 | | | | |
| 24 | إعداد الميزانية وفقا لبرنامج يقوم على منطق النتائج توزيع الاعتمادات على أساس البرامج | 27 | 26 | 6 | 1 | 0 | 4.31 | 0.72 | 5 | موافق بشدة |
| | | 45 | 43.3 | 10 | 1.7 | 0 | | | | |
| 25 | تحديد المسؤوليات بدقة يساعد للوصول إلى تحقيق الأهداف | 31 | 25 | 0 | 3 | 1 | 4.36 | 0.86 | 3 | موافق بشدة |
| | | 51.7 | 41.7 | 0 | 5 | 1.7 | | | | |
| 26 | مدونة الميزانية بالمؤسسة موحدة (التسيير و التجهيز) | 16 | 24 | 11 | 5 | 4 | 3.71 | 1.15 | 14 | موافق |
| | | 26.7 | 40 | 18.3 | 8.3 | 6.7 | | | | |
| 27 | لدى المؤسسة عتاد وبرامج إعلام آلي حديثة و فعالة | 16 | 39 | 3 | 1 | 1 | 4.13 | 0.72 | 7 | موافق |
| | | 26.7 | 65 | 5 | 1.7 | 1.7 | | | | |
| 28 | تقدير سقف النفقات و الإيرادات الكلية يكون لثلاث سنوات قادمة (إعداد وتحضير الميزانية) | 17 | 22 | 17 | 2 | 2 | 3.83 | 0.99 | 12 | موافق |
| | | 28.3 | 36.7 | 28.3 | 3.3 | 3.3 | | | | |
| 29 | ثنائية الحرية و المسؤولية للمسيرين و المسؤولين (الحرية في التسيير و اتخاذ القرار ة المسؤولية في تحقيق الأهداف الموضعية تحت تصرفهم) | 11 | 24 | 15 | 9 | 1 | 3.58 | 1.01 | 16 | موافق |
| | | 18.3 | 40 | 25 | 15 | 1.7 | | | | |
| 30 | تقدم المؤسسة أقصى كم ممكن من المؤشرات حول مكونات الميزانية | 16 | 31 | 6 | 6 | 1 | 3.91 | 0.96 | 11 | موفق |
| | | 26.7 | 51.7 | 10 | 10 | 1.7 | | | | |
| 31 | تراعي المؤسسة الأصناف و الأصناف الفرعية التي جاء بها هذا القانون | 26 | 33 | 0 | 1 | 0 | 4.40 | 0.58 | 2 | موافق بشدة |
| | | 43.3 | 55 | 0 | 1.7 | 0 | | | | |
| المجموع | | / | / | / | / | / | 4.056 | 0.48 | / | |

تبين العبارات المُدرجة في الجدول وتقييم المؤسسة لكل عبارة فيما يتعلق بالقانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2023. بدأت العبارة ذات التقييم الأعلى بتأكيد المؤسسة على عدم توقف العمل أو تعطله أو تسئ إليه، حيث حصلت على تقييم موافق بشدة بنسبة 24%. تلتها العبارة التي تشير إلى أن القانون العضوي يوفر الحماية للمال العام ويعزز الشفافية والمساءلة، حيث حصلت على تقييم موافق بنسبة 21%. ثم تأتي العبارة المتعلقة بتحديد الميزانية وفقاً لبرنامج يقوم على منطق النتائج توزيع الاعتمادات على أساس البرامج، بتقييم موافق بشدة بنسبة 28%. وفي المرتبة الرابعة، تأتي العبارة التي تشير إلى وجود تقييم دوري لفاعلية القانون العضوي وتحديد نشاط القوة والضعف في تنفيذه، بتقييم موافق بنسبة 12%. في المرتبة الأخيرة، تأتي العبارة التي تتحدث عن تراعي المؤسسة الأصناف والأصناف الفرعية التي جاء بها هذا القانون، بتقييم موافق بشدة بنسبة 26%.

يتبين من خلال الجدول أعلاه يبين أن أفراد العينة موافقة نحو محور القانون ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لهذا المحور والذي بلغ (4.056 ) وانحراف معياري(0.48) كانت بدرجة موافق حسب سلم ليكارت الخماسي ، وذلك حسب أراء عينة الدراسة.

## المطلب الثالث: عرض ومناقشة فرضيات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث تأكيد صحة فرضيات الدراسة إما بالإثبات أو النفي

### الفرع الأول:عرض واختبار الفرضية الفرعية الأولى

**تنص الفرضية الأولى**على أن: "مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المشاركة كأحد مبادئ الحوكمة لا يزال ضعيف."

الفرضية الصفرية **0H**: مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المشاركة كأحد مبادئ الحوكمة لا يزال ضعيف

الفرضية البديلة **1H**: مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المشاركة كأحد مبادئ الحوكمة ليس ضعيف

الجدول رقم (01-13): نتائج اختبار **T – Test** الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن أن مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المشاركة كأحد مبادئ الحوكمة لا يزال ضعيف

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة**T** المحسوبة | درجة الحرية **ddt** | مستوى الاحتمالية**sig** |
|---|---|---|---|---|---|
| | **3.5467** | **0.62801** | **43.745** | **59** | **0.000** |

المصدر: من إعداد الطالب حسب مخرجات برنامج **spss**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن متوسط الحسابي لكل عبارات الاستبيان حول الفرضية قدر ب(3.5467) وانحراف معياري (0.62801) وهو ما يقابل درجة موافق كما أن قيمة 0.00 sigوهو أكبر من مستوى الدلالة المعنوي المعتمد 0.05 وبتالي نرفض الفرضية الصفرية 0H ونقبل الفرضية البديلة 1H أي مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المشاركة كأحد مبادئ الحوكمة ليس ضعيف

**الفرع الثاني:عرض و اختبار الفرضية الفرعية الثانية**

**تنص الفرضية الثانية** على أن: "لا تزال الميزانية العامة في الجزائر بعيدة عن الالتزام بمبدأ الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة."

الفرضية الصفرية **0H**: لا تزال الميزانية العامة في الجزائر بعيدة عن الالتزام بمبدأ الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة

الفرضية البديلة **1H**: الميزانية العامة في الجزائر ليست بعيدة عن الالتزام بمبدأ الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة

الجدول رقم (01-14): نتائج اختبار **T – Test** الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن أن الميزانية العامة في الجزائر لا تزال بعيدة عن الالتزام بمبدأ الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة**T** المحسوبة | درجة الحرية **ddt** | مستوى الاحتمالية**sig** |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | **3.9200** | **0.58012** | **52.341** | **59** | **0.000** |

المصدر: من إعداد الطالب حسب مخرجات برنامج **spss**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن متوسط الحسابي لكل عبارات الاستبيان حول الفرضية الثانية قدر ب(3.9200) وانحراف معياري (0.58012) وهو ما يقابل درجة موافق كما أن قيمة 0.00 sigوهو أكبر من مستوى الدلالة المعنوي المعتمد 0.05 وبتالي نرفض الفرضية الصفرية 0H ونقبل الفرضية البديلة 1H أي أن الميزانية العامة في الجزائر ليست بعيدة عن الالتزام بمبدأ الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة.

**الفرع الثالث:عرض و اختبار الفرضية الفرعية الثالثة**

**تنص الفرضية الثالثة** على أن: " مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المسائلة الإدارية يعتبر مقبول."

الفرضية الصفرية **0H**: مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المسائلة الإدارية يعتبر مقبول.

الفرضية البديلة **1H**: مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المسائلة الإدارية يعتبر ضعيف.

الجدول رقم (01-15): نتائج اختبار**T – Test** الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن أن مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المسائلة الإدارية يعتبر مقبول.

| | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة**T** المحسوبة | درجة الحرية **ddt** | مستوى الاحتمالية**sig** |
|---|---|---|---|---|---|
| | **4.0700** | **0.52313** | **60.265** | **59** | **0.000** |

المصدر: من إعداد الطالبة حسب مخرجات برنامج **spss**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن متوسط الحسابي لكل عبارات الاستبيان حول يوجد مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المسائلة الإدارية يعتبر مقبول قدر ب(4.0700) وانحراف معياري (0.52313) وهو ما يقابل درجة موافق كما أن قيمة 0.00 sigوهو أكبر من مستوى الدلالة المعنوي المعتمد 0.05 وبتالي نرفض الفرضية الصفرية 0H ونقبل الفرضية البديلة 1H أي مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المسائلة الإدارية يعتبر ضعيف.

## خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل تناول حوكمة الميزانية العامة و القانون العضوي الجديد رقم 15/18 ميدانيا من خلال دراسة الحالة بخزينة ولاية المغير, وأظهرت الدراسة في هذا الفصل أن الالتزام بمبادئ الحوكمة (المساءلة,الشفافية,المشاركة) والتي ثمنها القانون العضوي الجديد والذي يعتبر أهم وسيلةلتحقيق الاستدامة المالية والتسيير السليم لموارد الدولة بما يضمن تحقيق الأهداف والنتائج المسطرة والوصول إلى نظام ميزانياتي ناجح, كما أن نقص المعلومات وعدم شفافية الحكومة يؤثر في المشاركة الفعالة للمجتمع المدني ومساءلة المسؤولين ومراقبة الأداء, فحسب النتائج المتوصل إليها نجد أن:

*إثبات نفي الفرضية الفرعية التي تنص على:

( مستوى التزاماالميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المشاركة كأحد مبادئ الحوكمة لا يزال ضعيف.)

*إثبات نفي الفرضية الفرعية التي تنص على:

(لا تزال الميزانية العامة في الجزائر بعيدة عن الالتزام بمبدأ الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة.)

*إثبات نفي الفرضيةالفرعية التي تنص على:

(مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المسائلة الإدارية يعتبر مقبول.)

وهذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة في ظل دخول القانون العضوي الجديد حيز التنفيذ بدأت تلتزم بمبادئ الحوكمة بمؤشرات مقبولة وخاصة(الشفافية والمشاركة)في حين لا تزال المساءلة بعيدة عن التطبيق.

لقد جاء جوهر مفهوم الحوكمة مستهدفا إحداث قفزة نوعية وتطوير البيئة المؤسسية,من خلال تفعيل قيم الشفافية والمشاركة, وإرساء ثقافة المساءلة بين كل الفاعلين في تلك البيئة بهدف محاربة الفساد بمختلف ألوانه وأشكاله وتحقيق الإدارة الرشيدة لعملية التنمية الشاملة, ومن خلال النظرة العميقة للظواهر والعوامل المؤسسية التي شكلت الأسباب الدافعة لبروز مفهوم الحوكمة, يتضح الارتباط القوي لغالبية تلك العوامل بمؤسسة الموازنة العامة للدولة, وهذا يؤكد على العلاقة الوثيقة بين أسباب ظهور مفهوم الحوكمة وبين مؤسسة الموازنة العامة حيث ترتكز تلك الدوافع على ثلاثة أنواع من الأسباب هي: دوافع وأسباب سياسية, دوافع وأسباب إدارية, دوافع وأسباب اقتصادية, تربط جميعها الفشل المؤسسي بأنواع تلك الدوافع, ولعل الإخفاق في إدارة الميزانية العامة شكلت قوة الدفع الرئيسية في ظهور وبلورة مفهوم الحوكمة.

وعليه يجب أن تشمل الحوكمة كافة المستويات السياسية والاقتصادية والإدارية, فلا يمكن الحديث عن حوكمة جيدة في غياب أحد هذه الأبعاد, الأمر الذي يتطلب جهود مكثفة ومستمرة ومنظمة من طرف الأطراف الثلاثة الفاعلة فيها, فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية الملائمة والقطاع الخاص كشريك في التنمية الاقتصادية, أما المجتمع المدني فيهتم بالعمل السياسي والاجتماعي, ويكون ذلك من خلال مبادئ الحوكمة إذا ما ارتبطت بشكل جيد وطبقت بشكل فاعل في القطاع المالي العام, وفي مجال إدارة عملية الميزانية العامة بشكل خاص تفضي إلى تعزيز وتطوير أسلوب الحكم وطريقة اتخاذ القرار, مما يعزز ثقة المواطن في الدولة .

وتعتبر الميزانية العامة للدولة مرآة عاكسة لتجسيد خطة عمل الحكومة وأهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية, مما يتطلب ضرورة تطوير وإصلاح مستمرة لمبادئها والنظم التي تسيرها, الأمر الذي جعل الجزائر تتحول تدريجيا من النمط التقليدي إلى الميزانية الموجهة بالنتائج, من خلال الشروع في اتخاذ مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والقانونية لخلق بيئة ملائمة تتماشى مع مبادئ الحوكمة, ويعتبر التوجه نحو ميزانية البرامج والأداء أهم هذه الإصلاحات, باعتباره أفضل أسلوب لإعداد الميزانية العامة للدولة, حيث يساعد ويساهم في تجسيد مبادئ حوكمة الميزانية العامة للدولة.

ومما سبق يمكننا القول أن حوكمة الميزانية العامة هو أسلوب التسيير الفعال الذي يضمن لها تحيق كافة الأهداف الموكلة إليها, إلا أن الأهم من ذلك هو أساليب وطرق تبني وتفعيل هذا المفهوم التي لا بد أن تنسجم مع المحيط الفكري والاجتماعي والأخلاقي والسياسي, ويعتبر مفهوم الحوكمة مفهوما حركيا في تطور مستمر, وبالتالي فمسايرته يجب أن تواكب حركيه وتطوره.

**النتائج المتوصل إليها:**

**<u>على المستوى النظري:</u>**

- حوكمة الميزانية العامةأصبحت أهم أداة على الإطلاق في سبيل تحقيق التنمية المستدامة
- القانون العضوي الجديد يحمل في طياته مبادئ الحوكمة من مساءلة وشفافية ومشاركة

- الالتزام بمبادئ حوكمة الميزانية العامة من خلال توفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها للجميع, والرقابة والمساءلة الجادة سواء في جانب النفقات أو الإيرادات وكذا السماح لجميع أطراف المجتمع في رسم السياسة المالية للدولة, يساهم في التقليل من الفساد المالي والإداري وهدر المال العام.
- من أجل تلافي معوقات حوكمة الميزانية العامة في الجزائر جاء القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية والذي دخل حيز التنفيذ (2023)فهو وسيلة لإصلاح الدولة ويؤدي إلى تعزيز صلاحيات البرلمان والرقابة على المال العام, كما يساهم في إدخال نمط جديد في تسيير الإدارات العمومية يتعلق بمفاهيم الأداء وقياس النتائج وفق مؤشرات الأداء.

**<u>على المستوى التطبيقي:</u>**

1- ثبات نفي الفرضية الأولى (مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المشاركة –البعد التشاركي– كأحد مبادئ الحوكمة لا يزال ضعيف.) والذي يدل على أن مؤشر المشاركة مقبول
2- ثبات نفي الفرضية الثانية (لا تزال الميزانية العامة في الجزائر بعيدة عن الالتزام بمبدأ الشفافية – البعد الافصاحي– كأحد مبادئ الحوكمة.) والذي يدل على أن مؤشر الشفافية مقبول
3- ثبات نفي الفرضية الثالثة (مستوى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبدأ المساءلة الإدارية –البعد الأخلاقي– كأحد مبادئ الحوكمة يعتبر مقبول) والذي يدل على أن مؤشر المساءلة لا يزال ضعيف

من خلال كل هذا يمكن القول أن تطبيق حوكمة الميزانية العامة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 15/18 في المؤسسة محل الدراسة كان بمؤشرات مقبولةخاصة الشفافية والمشاركةوهذا الذي يعززه القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية والهادف إلى إدخال نمط جديد في تسيير الميزانيات, يتعلق بمفاهيم الأداء وقياس النتائج وفق مؤشرات الأداء.

في حين أن المساءلة لم تصل إلى المستوى المطلوب أي لا تزال ضعيفة .

**اقـــــتراحات الدراســـــــــة:**

على المؤسسة محل الدراسة :

- إعطاء فرصة لمشاركة جميع قطاعات المجتمع بشكل فعال في عملية اتخاذ القرارات و وضع السياسات

- لابد أن تكون هناك شفافية حول وثائق الميزانية و تدفق المعلومات المقدمة
- وضع جهاز مراقبة فعال أثناء إعداد وتنفيذ الميزانية للمحافظة على المال العام.
- إيجاد آليات محددة وواضحة للمساءلة على أداء العمال.

**آفـــــــــاق الـــــدراســـــة:**

- دراسة مدى تحقيق الشفافية والرقابة في عمليات الإنفاق الحكومي.
- تحليل كيفية توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة.
- استكشاف دور المشاركة المجتمعية في عملية وضع الميزانية العامة واتخاذ القرارات المالية.
- تقييم التحديات والعقبات التي تواجه تنفيذ القانون وتنفيذ مبادئ حوكمة الميزانية العامة.
- دراسة أفضل الممارسات والتجارب الدولية في مجال حوكمة الميزانية العامة وتطبيقها في سياق الجزائر.

## المصادر باللغة العربية:

### أولا:الكتب:

1- محي الدين شعبان توق,الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد,الطبعة العربية الأولى,الإصدار الأول,2014,دار الشروق للنشر والتوزيع,عمان-الأردن.

2- أ.د.محمد الصغير بعلي,أ.د.يسري أبو العلا,المالية العامة,دار العلوم للنشر والتوزيع,عنابة,2003.

3- د.سوزي عدلي ناشد,أساسيات المالية العامة,منشورات الحلبي الحقوقية,بيروت,لبنان,الطبعة الأولى,2008.

4- عبد الفتاح جزولي ، تأثير القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية (LoLF) على المحاسبة العمومية ، دراسة حالة القانون رقم 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي ، دار المتنبي للطباعة والنشر، 2024 .

### ثانيا: الرسائل الجامعية:

1- أكحل محمد، الحكامة المالية وترشيد الإتفاق العام (دراسة حالة إصلاح المالية العامة في الجزائر )، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث LMD في العلوم القانونية ، جامعة باتنة1 ، 2019 - 2020 .

2-عقال جابر ، عمومن خديجة ، مستجدات القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية ، مذكرة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق، جامعة قاصدي مرباحورقلة ، 2021/2020 .

### ثالثا:المجلات والدوريات:

1- مراد بوعيشاوي,عماد غزازي, حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد,المجلة الجزائرية للمالية العامة,المجلد 10,العدد2020,01.

2- ط.د.يوسفي صافية,أ.بن مسعود محمد,دور الحوكمة في إعداد الموازنة العامة للدولة دراسة حالة على موازنة مؤسسة تربوية, مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال,المجلد05,العدد2021,02.

3- د.مدفوني هندة,الإطار الميزانياتي الجديد نحو حوكمة الميزانية العامة في الجزائر في ظل القانون العضوي الجديد15/18 ,مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية,المجلد09,العدد,202201.

4- أحمد حمدي عبد الدايم,الحوكمة في الموازنة وتطبيقاتها لتحقيق التنمية المستدامة بمصر دراسة تحليلية,المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية,المجلد السابع,ملحق العدد الرابع.

5- جمال لعمامرة ,تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة,مجلة العلوم الإنسانية,جامعة محمد خيضر بسكرة,العدد الأول,2001.

6- ط.د.عمر عبد الجبار,د.نذير بوسهوة,حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة(2006-2019),مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة,المجلد06,العدد02,2021,جامعة المدية.

7- منيرة زياني,مدى تحقيق مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة بالجزائر وسبل تجسيدها من خلال مسح الميزانية المفتوحة,2010/2019 المجلة الجزائرية للمالية العامة,المجلد12,العدد01.

8- ط.رحالية نرجس,د.بعلايبية مالك,متطلبات تطبيق معيار محاسبة القطاع العام الدولية ودوره في تفعيل حوكمة تنفيذ الموازنة العامة لهيئات القطاع العام في الجزائر,مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال,المجلد06,العدد02,2023.

9- إيمان عبدوس ,آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر,مجلة معهد العلوم الاقتصادية,المجلد24,العدد01,2021

10- د صوفيا شراد ، د. رياض دنس ، عولمة النظام المالي ، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 11 ، جامعة محمد خيضر بسكرة .

**رابعا:المطبوعات:**

1- بلواضح عبد العزيز,الحوكمة والموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة,جامعة الجلفة.

2- د.طكوش صبرينة,فاضل صباح,واقع الحكم الراشد في الجزائر,جامعة الجزائر3,2018.

3- عدنان بن حيدر بن درويش,حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة,2007.

4- د.بوصنوبرة عبد الله,الحوكمة(الحكم الراشد) وأخلاقيات المهنة,مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة علم الاجتماع السنة الثالثة ليسانس (ل م د),2021/2020 .

5- د.لخضر بن علية,ملخص محاضرات مقياس حوكمة الميزانية العامة,جامعة الجلفة,2019-2020.

6- أرشيف خزينة ولاية المغير,2022

**خامسا القرارات والمراسيم:**

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 53، الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018 .

2-المادة الأولى من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، الجريدة الرسمية ، العدد 53.

3-المادة 28 من القانون العضوي 11 - 15 المتعلق بقوانين المالية - الجريدة الرسمية العدد 53.

4-المادة 75 من القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 53

5-المادة 1,2,3,4,5,6,7,8 من القرار المؤرخ في 2005/09/07 المحدد لتنظيم خزينة الولاية وصلاحياتها,ج.ر,عدد33,المؤرخة في 2006/05/21

**سادسا الملتقيات:**

1-ملتقى بشار، تنفيد ميزانية الدولة في إطار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، جانفي 2023

## المصادرباللغةالأجنبية:

1-KissiFadila projet de modernisation dusystème budgétaire enAlgérie, AL-IJTIHED Revue des études juridiques et économiques -C.U.TAM-ALGERIE, université desidi-Bel-Abbes, juin 2012.

جدول رقم (01-16): قائمة الأساتذة المحكمين

| الأستاذ | الدرجة العلمية | التخصص |
|---|---|---|
| بله باسي زكرياء | دكتوراه | |
| طير عبد الحق | دكتوراه | |

المصدر: من إعداد الطلبة

**جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي**
**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**
**قسم العلوم الاقتصادية**

# اســـتـــبيان

السيد (ة) الموظف (ة) بخزينة ولاية المغير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته -وبعد:

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذه الاستمارة و التي تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلـوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات تحـت عنـــوان:

**"واقـــــــع حوكـــــــــمة الميزانيـــــة العـــــامة في الجـــــــزائر "**
**دراسةفي القانون العضوي رقم 18/ 15المتعلق بقوانين الماليةLOLF**

ونعلمكم أن الإجابات المقدمة من طرفكم ستحظى بالأهمية البالغة لدينا,وبالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.شكرا جزيلا على مساهمتكم الجادة بالإجابة على العبارات المرفقة.

**من إعداد الطالبات:** **تحت إشراف الأستاذ:**

- ✓ فضـــــل لميـــاء د. زكرياء بله باسي
- ✓ زغيب صابرة

✓ عريبي جويدة

## الجزء الأول : البيانات الشخصية والوظيفية :

الرجاء وضع إشارة (✘)في الخانة المناسبة:

1- **الجنس** : ذكر ☐ أنثى☐

2- **السن** : أقل من 25 سنة☐ مابين 25-35 سنة ☐ مابين 36-45 سنة أكثر من45 ☐

3- **المؤهل العلمي** : ثانوي فأقل ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4- **الخبرة** : أقل من 5 سنوات ☐ من5إلى10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

5- **المنصـــــب الـــــوظيفي** : مفـــــتش ☐ مراقـــــب ☐ عـــــون معاينـــــة ☐

مهندس دولة في الإعلام الآلي ☐ متصرف ☐ني سامي في الإعلام الآلي ☐

**الجزء الثاني: محاور الدراسة**

ضع علامة (✘) في الخيار المناسب

| المحور الأول: حوكمة الميزانية العامة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العـــــــبارات | موافقبشدة | موافق | محايد | غير موافق | غيرموافق بشدة |
| أولا-البعد التشاركي (المشاركة) | | | | | | |
| 01 | تقوم المؤسسة بإجراء استطلاعات رأي وجلسات استماع للمتعاملين لفهم احتياجاتهم وآرائهم. | | | | | |
| 02 | المؤسسة توفرفرص للمتعاملين للمشاركة في عمليات صنع السياسات | | | | | |
| 03 | تقوم المؤسسة بمنح المتعامل الحق في | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاطلاععلى الوثائق الإدارية . | | | | | |
| 04 | المؤسسة تقوم بتوعية المتعاملين بحقوقهم وواجباتهم وكيفية المشاركة الفعالة في العمل العام. | | | | | |
| 05 | توفر المؤسسة قنوات تواصل مفتوحة للتفاعل مع المتعاملين وتلقي ملاحظاتهم ومقترحاتهم. | | | | | |
| **ثانيا- البعد الافصاحي(الشفافية)** | | | | | | |
| 06 | تقوم المؤسسة بنشر القوانين واللوائح التنظيمية . | | | | | |
| 07 | المؤسسةتفصح عن المعلومات المالية | | | | | |
| 08 | المؤسسة تلتزم بالمعايير الأخلاقية وتعزيزها. | | | | | |
| 09 | توفر المؤسسة بوابات إلكترونية ومنصات تفاعلية مع المتعاملين | | | | | |
| 10 | تشجع المؤسسة الحوار المفتوح والتواصل الفعال لبناء ثقافة مفتوحة وشفافة. | | | | | |
| **ثالثا-البعد الأخلاقي (المساءلة الإدارية )** | | | | | | |
| 11 | تراعي المؤسسة إيجاد آليات محددة وواضحة للمساءلة على أداء العمال | | | | | |
| 12 | الصلاحيات والمسؤوليات محددة بشكل واضح بالمؤسسة | | | | | |
| 13 | تتم المساءلة بالمؤسسة بواسطة إجراءات وأدواتملائمة . | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 14 | لا توقف العمل أو تعطله أو تسيء إليه. | | | | | |
| 15 | يتعرض الأفراد العاملين في المؤسسة للفحص والمتابعة والتقويم المستمر لمدى التزامهم بأحكام وقواعد الإدارة السليم | | | | | |
| **المحور الثاني: القانون العضوي رقم15/18المتعلق بقوانين المالية LOLF** | | | | | | |
| **العـــــــبارات** | | **موافق بشدة** | **موافق** | **محايد** | **غير موافق** | **غيرموافق بشدة** |
| 16 | لديك معرفة بالقانون العضوي الجديدرقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية,والذي دخل حيز التنفيذ سنة2023 | | | | | |
| 17 | تعتقد أن القانون العضوي الجديد يوفر الحماية للمال العام ويعزز الشفافية والمساءلة, يحد من حالات الفساد وسوء الإدارة المالية. | | | | | |
| 18 | الميزانية مقسمة إلى برامج وبرامج فرعية وأنشطة. | | | | | |
| 19 | هناك تقييم دوري لفاعلية القانون العضوي وتحديد نقاط القوة والضعف في تنفيذه. | | | | | |
| 20 | هناك ثغرات في تطبيق القانون العضوي و في آليات تنفيذه. | | | | | |
| 21 | المؤسسة عند إعداد وتنفيذ الميزانية تواكب القوانين والتشريعات الجديدة. | | | | | |
| 22 | ميزانية المؤسسة صادقة وعقلانية . | | | | | |
| 23 | تقوم المؤسسة بالاهتمام بتكوين | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الموظفين و الإطارات المؤهلين لذلك. | | | | | |
| 24 | إعداد الميزانية وفقا لبرنامجيقوم على منطق النتائج(توزيع الاعتمادات على أساس البرامج) | | | | | |
| 25 | تحديد المسؤوليات بدقة يساعد للوصول إلى تحقيق الأهداف . | | | | | |
| 26 | مدونة الميزانية بالمؤسسة موحدة(التسيير والتجهيز) | | | | | |
| 27 | لدى المؤسسة عتاد وبرامج إعلام آلي حديثة وفعالة . | | | | | |
| 28 | تقدير سقف النفقات والإيرادات الكلية يكون لثلاث سنوات قادمة (إعداد وتحضير الميزانية) | | | | | |
| 29 | ثنائية الحرية والمسؤولية للمسيرين و المسؤولين(الحرية في التسيير واتخاذ القرار والمسؤولية في تحقيق الأهداف الموضوعة تحت تصرفهم) | | | | | |
| 30 | تقدم المؤسسة أقصى كم ممكن من المؤشرات حول مكونات الميزانية. | | | | | |
| 31 | تراعي المؤسسة الأصناف والأصناف الفرعية التي جاء بها هذا القانون | | | | | |

**شكرا جزيلا لكم على حسن تعاونكم**

## T-Test

**Notes**

| | |
|---|---|
| Output Created | 20-MAY-2024 23:41:49 |

| | | |
|---|---|---|
| Input | Comments | |
| | Data | C:\Users\Hadjer\Downloads\نتائج صابرة.sav. |
| | Active Dataset | DataSet4 |
| | Filter | <none> |
| | Weight | <none> |
| | Split File | <none> |
| | N of Rows in Working Data File | 65 |
| Missing Value Handling | Definition of Missing | User defined missing values are treated as missing. |
| | Cases Used | Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis. |
| | Syntax | T-TEST<br>/TESTVAL=0<br>/MISSING=ANALYSIS<br>/VARIABLES= التشاركي الافصاحي الاخلاقي<br>/CRITERIA=CI(.95). |
| Resources | Processor Time | 00:00:00,00 |
| | Elapsed Time | 00:00:00,02 |

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| التشاركي | 60 | 3,5467 | ,62801 | ,08108 |
| الافصاحي | 60 | 3,9200 | ,58012 | ,07489 |
| الاخلاقي | 60 | 4,0700 | ,52313 | ,06754 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 0 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| التشاركي | 43,745 | 59 | ,000 | 3,54667 | 3,3844 | 3,7089 |
| الافصاحي | 52,341 | 59 | ,000 | 3,92000 | 3,7701 | 4,0699 |
| الاخلاقي | 60,265 | 59 | ,000 | 4,07000 | 3,9349 | 4,2051 |

## Descriptives

**Notes**

| | | |
|---|---|---|
| Input | Output Created | 20-MAY-2024 23:58:19 |
| | Comments | |
| | Data | C:\Users\Hadjer\Downloads\نتائج صابرة.sav |
| | Active Dataset | DataSet4 |
| | Filter | <none> |
| | Weight | <none> |
| | Split File | <none> |
| | N of Rows in Working Data File | 65 |
| Missing Value Handling | Definition of Missing | User defined missing values are treated as missing. |
| | Cases Used | All non-missing data are used. |
| | Syntax | DESCRIPTIVES VARIABLES=القانون /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX. |
| Resources | Processor Time | 00:00:00,00 |
| | Elapsed Time | 00:00:00,00 |

**Descriptive Statistics**

| | N | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|---|---|
| القانون | 60 | 2,63 | 4,88 | 4,0562 | ,48735 |
| Valid N (listwise) | 60 | | | | |

## Frequencies

**Notes**

| | | |
|---|---|---|
| Input | Output Created | 21-MAY-2024 00:17:23 |
| | Comments | |
| | Data | C:\Users\Hadjer\Downloads\نتائج صابرة.sav |
| | Active Dataset | DataSet4 |
| | Filter | <none> |
| | Weight | <none> |
| | Split File | <none> |
| | N of Rows in Working Data File | 65 |
| Missing Value Handling | Definition of Missing | User-defined missing values are treated as missing. |
| | Cases Used | Statistics are based on all cases with valid data. |
| | Syntax | FREQUENCIES VARIABLES=الجنس العمر االمؤهل_العلمي الخبرة المنصب_الوظيفي /BARCHART FREQ /ORDER=ANALYSIS. |
| Resources | Processor Time | 00:00:00,86 |
| | Elapsed Time | 00:00:02,19 |

**Statistics**

| | | الجنس | العمر | المؤهل العلمي | الخبرة المهنية | المنصب الوظيفي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 60 | 60 | 60 | 60 | 60 |
| | Missing | 5 | 5 | 5 | 5 | 5 |

## Frequency Table

**الجنس**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ذكر | 13 | 20,0 | 21,7 | 21,7 |
| | أنثى | 47 | 72,3 | 78,3 | 100,0 |
| | Total | 60 | 92,3 | 100,0 | |
| Missing | System | 5 | 7,7 | | |
| | Total | 65 | 100,0 | | |

**العمر**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أقل من 25 سنة | 1 | 1,5 | 1,7 | 1,7 |
| | ما بين 25-35 | 15 | 23,1 | 25,0 | 26,7 |
| | ما بين36-45 | 40 | 61,5 | 66,7 | 93,3 |
| | أكثر من 45سنة | 4 | 6,2 | 6,7 | 100,0 |
| | Total | 60 | 92,3 | 100,0 | |
| Missing | System | 5 | 7,7 | | |
| | Total | 65 | 100,0 | | |

**المؤهل العلمي**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ثانوي فاقل | 14 | 21,5 | 23,3 | 23,3 |
| | جامعي | 43 | 66,2 | 71,7 | 95,0 |
| | دراسات عليا | 3 | 4,6 | 5,0 | 100,0 |
| | Total | 60 | 92,3 | 100,0 | |
| Missing | System | 5 | 7,7 | | |
| | Total | 65 | 100,0 | | |

**الخبرة المهنية**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أقل من 5 سنوات | 49 | 75,4 | 81,7 | 81,7 |
| | من 5 إلى 10 سنوات | 6 | 9,2 | 10,0 | 91,7 |
| | أكثر من 10 سنوات | 5 | 7,7 | 8,3 | 100,0 |
| | Total | 60 | 92,3 | 100,0 | |
| Missing | System | 5 | 7,7 | | |
| | Total | 65 | 100,0 | | |

**المنصب الوظيفي**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | مفتش | 37 | 56,9 | 61,7 | 61,7 |
| | عون معاينة | 10 | 15,4 | 16,7 | 78,3 |
| | مهندس دولة في الإعلام الآلي | 3 | 4,6 | 5,0 | 83,3 |
| | متصرف | 3 | 4,6 | 5,0 | 88,3 |
| | تقني سامي في الإعلام الآلي | 7 | 10,8 | 11,7 | 100,0 |
| | Total | 60 | 92,3 | 100,0 | |
| Missing | System | 5 | 7,7 | | |
| | Total | 65 | 100,0 | | |